أثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية المتولدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية وقيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

السيدة مختار عبد الغني طلخان•

1- مقدمة:

تعد المحاسبة المالية نظاما للمعلومات ينتج معلومات مالية، يتم توصيلها للمستخدمين، من خلال التقارير المالية المنشورة. وتعتبر المعلومات المحاسبية من أهم المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والدائنون، وغيرهم من أصحاب المصالح، في اتخاذ القرارات. وتلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً فى عملية التقييم، حيث تستخدم فى تقييم الأوراق المالية للملكية والديون، وتقييم المشروعات وقطاعات الأعمال، وتقييم الشركة ككل. وتعتبر قيمة الشركة من المعلومات الضرورية التي يحتاجها المحللون الماليون والمستثمرون والمقرضون، والمشاركون الآخرون في سوق المال، وذلك لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية المرتبطة باداء الشركة في السوق (Wang & smith, 2009). كما يعتمد قياس قيمة الشركة على استخدام العديد من مداخل التقييم المعتمدة على المعلومات المحاسبية (Plenborg,2000; Imam et al, 2013).

وتتأثر جودة المعلومات المحاسبية بالعديد من العوامل؛ أهمها المعايير المحاسبية التي تعد على أساسها التقارير المالية. وتعد معايير التقرير المالي الدولية IFRS مجموعة من معايير التقرير المالي ذات الجودة المرتفعة ومعدة على أساس المبادئ Principal based، ويتم تطبيقها على نطاق واسع لأغراض توفير معلومات محاسبية مالية أكثر دقة، وشاملة وفي الوقت المناسب (Mayangsari, 2010; Qu et al, 2012) . وأشار (شحاتة، 2013) إلى أن المعايير الدولية تتسم ببعض السمات العامة وهي: (أ) أنها معدة وفقا للعوامل البيئية والقيم المجتمعية للدول الغربية

• – مدرس مساعد، قسم المحاسبة– كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

المتقدمة، (ب) أنها تتضمن بدائل للاعتراف والقياس وتسمح للإدارة بحرية الاختيار من بينها، (ج) أنها تحدد متطلبات عامة يحتاج تطبيقها إلى ممارسة مستوى مرتفع من الحكم المهني Professional judgement، و(د) تتسم بعض معاييرها بالتعقيد ولا توفر ارشادات لتفسيرها.

وعلى الرغم من المنافع المحتملة لتطبيق المعايير الدولية، إلا أن هناك عوائق وتكاليف تحول دون تحقيق هذه المنافع منها؛ مدى الاختلافات في السياسات والممارسات المحاسبية في مختلف البلدان، نقص هيئات وضع المعايير الفعالة في بعض البلدان، والتنوع في العوامل السياسية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم (Mayangsari, 2010)، كما أن توجه IFRS بمحاسبة القيمة العادلة يمكن أن يحدث تقلبا في القوائم المالية قد يتخذ شكل معلومات جيدة أو سيئة. وتتمثل المعلومات السيئة في التشويش Noise الذي ينشأ من التلاعب الاداري Managerial manipulation المحتمل وخطأ التقدير المتلازم Inherent estimation error لتقدير القيمة العادلة (Horton et al, 2013)، هذا فضلا عن أن تقييد حرية الإدارة في الاختيار بين البدائل المحاسبية يمكن أن يحد من قدرة الإدارة نفسها على الافصاح عن الأرقام المحاسبية التي تعكس، بصورة جيدة، الحالة الاقتصادية للشركة، بالإضافة إلى أن المرونة المتلازمة للمعايير الدولية (لأنها مبنية على المفاهيم التي تتطلب حكما مهنيا) قد توفر فرصة أكبر لإدارة الأرباح Managing earnings مقارنة بالمعايير المعتمدة على القواعد. ونتيجة لذلك فان استخدام المعايير الدولية مرتفعة الجودة قد لا يؤدي بالضرورة إلى تحسن جودة المعلومات المحاسبية (Chen et al, 2010; Dimitropoulos et al, 2013).

ومع أن هناك شبه اتفاق بين كثير من الدراسات (Morais & Curto, 2009; Kargin, 2013; Hail, 2013) على أن المعلومات المحاسبية بصفة عامة لها دور حيوي في قياس قيمة الشركة، وأن هذا الدور يتأثر ببعض العوامل منها المتغيرات على المستوى الكلي (اي مستوى الدولة) مثل المتغيرات الثقافية والقيم المجتمعية والمتغيرات الاقتصادية والقانونية، وعوامل على مستوى الشركة أهمها تبني

معايير التقرير المالي الدولية، فإن هناك اتجاهاً بحثيا في العديد من الدراسات (Devalle et al, 2010; ; Konstantinos & Athanasios, 2011; Chamisa el al, 2012; Kargin, 2013) يتناول أثر تطبيق هذه المعايير على دور المعلومات المحاسبية المتولدة عنها في قياس قيمة الشركة، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل) وقيمة الشركة، وذلك باستخدام نماذج التقييم القائمة على البيانات المحاسبية، اعتماداً على الدراسات التي ركزت على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة Value relevance، والتي تشير إلى أن المعلومات المحاسبية تصبح أكثر ملاءمة لتحديد قيمة الشركة عندما تكون للمعلومات المحاسبية قدرة على تفسير التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم، كمقاييس لقيمة الشركة.

ومع ذلك فإن نتائج هذه الدراسات متعارضة وغير متسقة، وقد يرجع اختلاف نتائج الدراسات حول أثر تطبيق المعايير الدولية على دور المعلومات المحاسبية في قياس قيمة الشركة إلى الاختلافات في العديد من المتغيرات بين الدول المختلفة، بالإضافة إلى اختلاف مستوى البنية التحتية للتقرير المالي والمتمثلة في المستوى المهني لمعدي ومراجعي القوائم المالية (شحاتة، 2013). لذلك فإن بعض الدراسات (Sellhorn & Skaife, 2007; Narktabtee & Patpanichchot, 2011; Alali & Foote, 2012; Lam et al, 2013) إهتمت بدراسة المتغيرات المعدلة Moderating للعلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وقيمة الشركة بتضمينها كمتغيرات في نماذج التقييم، لتحديد تأثيرها على هذه العلاقة. **ومن هذه المتغيرات ما يرتبط بمنشأة المحاسبة والمراجعة** مثل حجم هذه المنشأة.

وفي هذا الصدد، تناولت بعض البحوث المصرية (أبو الخير، 2007؛ صالح، 2009؛ سعد الدين، 2013؛ خلف،2013؛ الصياد،2013) أثر تبني بعض معايير التقرير المالي الدولية، التي تتطلب القياس بالقيمة العادلة، على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وجودة التقرير المالي، ودورها في التأثير على تحديد أسعار الأسهم وتقدير المخاطر. بينما تناول البعض الآخر دراسة العوامل المؤثرة في تبني

معايير المحاسبة الدولية (عبد الفتاح،2011)، وكيفية تكييف معايير التقرير المالي الدولية وفقا لمقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية(شحاتة،2013). ومع ذلك فإن هناك ندرة في البحوث التي ركزت على المتغيرات المعدِّلة لدور المعلومات المحاسبية، المتولدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية على قيمة الشركة، خاصة ما يرتبط منها بخصائص منشأة المحاسبة والمراجعة، ومن ثم فإن هناك فجوة على المستوى النظري والتطبيقي، فيما يتعلق بأثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على علاقة المعلومات المحاسبية بقيمة الشركة في ظل اختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وهذا ما سيركز عليه هذا البحث.

2- مشكلة البحث:

ان استخدام المعلومات المحاسبية بصفة عامة في قياس قيمة الشركة يعد موضوعا هاما لأصحاب المصالح خاصة المحللين الماليين والمستثمرين. ونتيجة للتحول العالمي الحالي نحو تبني IFRS فان فهم كيفية مقارنتها مع غيرها من المعايير المحاسبية، وتأثر نماذج التقييم بها يعد موضوعا هاما. ونظرا لاختلاف الباحثين حول أثر تبنى معايير التقرير المالي الدولية على منفعة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة، فان هذا يعني أن تبني معايير محاسبية مرتفعة الجودة يعد شرطاً ضروريا لضمان جودة وملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة، ولكنه غير كافٍ للحصول على معلومات مرتفعة الجودة، حيث تتأثر نتائج تطبيق المعايير الدولية بالاختلافات بين الدول، كما يتوقف أثر تطبيق المعايير الدولية على بعض المتغيرات المرتبطة بمنشأة المحاسبة والمراجعة. **ويمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الاجابة نظريا وتطبيقيا على الاسئلة التالية:**

- اذا كان من المتفق عليه أن للمعلومات المحاسبية دورا في قياس قيمة الشركة، فهل يؤثر تبني الشركة لمعايير التقرير المالي الدولية على هذا الدور؟
- هل يؤثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية المتولدة وفقا لـ IFRS وقيمة الشركات المقيدة بالبورصة

المصرية؟ وما مدى هذا التأثير؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على علاقة المعلومات المحاسبية، المتولدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية (IFRS) بقيمة الشركة لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال تحديد العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة، ومدى تأثر هذه العلاقة بتبني معايير التقرير المالي الدولية من ناحية، وكذلك اختبار أثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة – باعتبارها أحد عناصر البنية التحتية لبيئة التقرير المالي في مصر– على تحقيق التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية على علاقة المعلومات المحاسبية بقيمة الشركة من ناحية أخرى.

3- أهمية ودوافع البحث:

يستمد البحث أهميته الأكاديمية لتصديه لقضية بحثية هامة وهي علاقة المعلومات المحاسبية بقيمة الشركة في ظل تبني (IFRS)، والتي كانت نتائج الدراسات الخاصة بها غير حاسمة، فيما يتعلق بتحسن الدور التقويمي للمعلومات المحاسبية بعد تبني (IFRS) بالمقارنة بالوضع قبل هذا التبني. كما أن معظم هذه الدراسات تمت في دول متقدمة، لذلك يحاول هذا البحث تقييم أثر تطبيق (IFRS) على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة في مصر، باعتبارها إحدى الدول النامية المطبقة للمعايير الدولية. كما يحاول هذا البحث تقديم مساهمة أكاديمية هامة، من خلال دراسة تأثير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية ومنفعتها لأغراض تحديد قيمة الشركة خاصة بعد تطبيق (IFRS)، كما أنها تقدم تفسيرا مكملا وإضافياً للتغيرات في أسعار الأسهم في البيئة المصرية.

كما أن وراء هذا البحث العديد من الدوافع الهامة، أهمها مسايرة الاتجاه المتزايد لواضعي المعايير في الدول المختلفة نحو تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، وزيادة الجدل الأكاديمي حول منافع تطبيقها والمتغيرات المؤثرة في تحقيق هذه المنافع

وخاصة المنفعة لأغراض قياس قيمة الشركة. ومن دوافع البحث ايضا وجود فجوة بين معايير المحاسبة المصرية والمعايير الدولية، نتيجة عدم مواكبة التعديلات الجوهرية في المعايير الدولية المناظرة وما يترتب عليها من تأثيرات سلبية على الاهداف المرجوة من تبني مصر لها، الأمر الذي يلقي بظلاله حول مشروعية إدعاء أن إعداد القوائم المالية للوحدات الاقتصادية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والدولية في وقت واحد.

4- حدود البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة وتحليل دور المعلومات المحاسبية في قياس قيمة الشركة، ومدى تأثر هذا الدور بتبني معايير التقرير المالي الدولية بصفة عامة، بالإضافة إلى تأثير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على هذا الدور. وبذلك يخرج عن نطاق هذا البحث دراسة تأثير المتغيرات على المستوى الكلي للدولة، والخصائص النوعية الأخرى لمنشأة المحاسبة والمراجعة وخصائص الشركات على هذه العلاقة. كما أن القدرة على تعميم نتائج البحث ستكون مشروطة بضوابط اختيار عينة الدراسة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

5- خطة البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، وفى ضوء حدوده، سيتم استكماله على النحو التالي:

1/6 العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة:

2/6 تحليل أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة واشتقاق الفرض الأول والثاني للبحث.

3/6 تحليل أثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية المتولدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية وقيمة الشركة واشتقاق الفرض الثالث للبحث.

4/6 منهجية البحث:

5/6 –النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1/6 العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة:

أشار (طاحون، 2001) إلى أن المستثمرين يمثلون عنصرا هاما في أسواق المال، فهم الذين يقدمون رأس المال للشركات الجديدة وتوسيع نشاط الشركات القائمة، بما يسمح بنمو وازدهار حجم اعمالها، وايجاد فرص توظيف جديدة، والمساهمة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي للدولة، كما يعتمد نجاح أسواق المال، بدرجة كبيرة، على جودة نظام القياس والافصاح المحاسبي، والمعتمد بدوره علي وجود معايير محاسبية ذات جودة عالية، بما يعطي المستثمر ثقة في مصداقية القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى ازدهار وانتعاش أسواق المال. لذلك يتناول الباحث في هذه الجزئية من البحث الادوار المختلفة لمعلومات المحاسبة المالية وإطار علاقة المعلومات المحاسبية بقيمة الشركة.

1/1/6 أهمية ودور معلومات المحاسبة المالية بصفة عامة:

بصفة عامة تهدف المحاسبة المالية، كنظام للمعلومات، إلى توليد معلومات مالية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية. ويمثل قرار الافصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية أحد الطرق التي تستخدمها الشركات في توصيل المعلومات إلى المستخدمين المختلفين للمعلومات المحاسبية، سواء كانت مالية أو غير مالية أو نوعية أو كل ما يتعلق باداء الشركة ومركزها المالي(Bokpin, 2013) . ولذلك يتفق (Bogstrand and Larsson, 2012; Bokpin, 2013) على أن التقرير المالي يعد الركيزة الأساسية للعلاقة بين عملية اتخاذ القرارات والمحاسبة المالية، كما أنه ذو أهمية كبيرة لتنشيط سوق المال. فضلا عن أن المعلومات المحاسبية المنشورة هي نتاج للسياسات المحاسبية للشركة، حيث تؤثر بدائل السياسات المحاسبية علي طبيعة البيأنات المنشورة في القوائم المالية ومن ثم التأثير علي حركة الأسعار وحركة التداول والعوائد الخاصة بالأسهم في السوق (حسأنين، 2003).

ويتفق البعض (Chandra and Ro, 2008; Brüggemann et al, 2012; Hail, 2013; Angahar and Malizu, 2015) علي أن المعلومات المحاسبية، المفصح عنها في التقارير المالية، تلعب ادواراً مختلفة. فلقد أوضح (Chandra and Ro, 2008; Brüggemann et al, 2012) أن التقرير المالي يلعب دورين أساسيين هما؛ التقييم Valuation والدور التعاقدي للمعلومات Stewardship.

(أ) الدور التقييمي لمعلومات المحاسبة المالية Valuation:

يتمثل الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية المالية في ملاءمة هذه المعلومات للقرارات الخاصة بأنشطة الشركة للمستثمرين الحاليين والمحتملين. وفي ظل هذا الدور يساعد التقرير المالي المستخدمين في تقييم الاداء التشغيلي الحالي للشركة، واستنتاج تنبؤات أقل تحيزا و/أو أقل تشويشا Noise عن اداء الشركة المستقبلي والتدفقات النقدية المستقبلية، مما يؤثر علي قيم الشركات بتأثير تلك المعلومات علي معتقدات المستثمرين المحتملين والحاليين. وأضاف (Hail, 2013; Angahar and Malizu, 2015) أن المحاسبة تلعب دورا تقييميا، من خلال توفير المعلومات الملائمة للمستثمرين في أدوات حقوق الملكية، من أجل تقدير قيمة الشركة، حيث يستخدم المستثمرون وأصحاب المصالح الآخرين القوائم المالية وافصاحاتها لتقدير المخاطر وقيمة الشركة عند اتخاذ قرارات الاستثمار، وكذلك تقييم العمليات الاقتصادية، والمشروعات المنفردة، وقطاعات الأعمال، والشركة ككل، والأوراق المالية للملكية والديون. وبالتالي، فإن التقييم يمثل وظيفة ضرورية للنظام المحاسبى فى ظل الظروف المختلفة، فعادة ما تصدر الشركات المقيدة المتداولة قوائم مالية منتظمة ودورية تحتوي على مئات الأرقام والجداول والافصاحات الأخرى لخدمة قضايا التقييم. كما أن المؤسسات المالية وبيوت السمسرة تنفق الكثير من الأموال على تعيين وتدريب المحللين الماليين المؤهلين للمساعدة فى عملية اتخاذ القرار الداخلية وتكوين محافظ للعملاء، وبالتالي يركز هذا الدور علي أهمية المعلومات المحاسبية في قياس قيمة الشركة.

وفي هذا الشأن أوضح (Bokpin, 2013) أن محددات الافصاح المحاسبي

وملاءمته للدور التقييمي للمعلومات المحاسبية يستندان إلى عدة نظريات تتضمن: نظرية الوكالة، ونظرية المؤشرات، ونظرية التكاليف الخاصة، ونظرية التكاليف السياسية، والنظرية المؤسسية، والنظرية التشريعية، والنظرية الشرطية، والنظرية الإيجابية للمحاسبة. وأضاف (Hail, 2013) أن الوظيفة التقييمية للمحاسبة تفترض ضمنيا أن أسواق المال تتسم بالكفاءة على الأقل الشكل شبه القوى، ويعني هذا أنه ينبغي أن تعكس أسعار الأسهم الأداء الاقتصادي الحقيقي وقيمة الشركة بشكل وقتي وغير متحيز وتدمج كل المعلومات المتاحة للجمهور. ومن الجدير بالذكر أن التقارير المالية ذات الغرض العام غير مصممة لإظهار قيمة الشركة المعدّة للتقارير، ولكنها تقدم معلومات لمساعدة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين، وغيرهم من الدائنين، على تقدير قيمة الشركة المعدّة للتقارير (IASB, 2016, OB7).

(ب) **الدور التعاقدي لمعلومات المحاسبة المالية Stewardship:**

يرى (Gassen, 2008) أن الدور التعاقدي لمعلومات المحاسبة المالية يركز على مساعدة أصحاب المصالح بالشركة في مساءلة الإدارة بشأن استخداماتها للموارد، من خلال توفير معلومات مفيدة في تقييم تصرفات الإدارة، حيث تفوض الشركات الكبيرة للإدارة مسئولية إدارة أصولها واتخاذ القرارات، وبذلك يكون لدى المديرين ميزة معلوماتية مرتبطة بمدى الاستخدام الملائم للأصول المفوض لها ادارتها. وأشار (Brüggemann et al, 2012) إلى أن عقود الوظيفة الوكالية بين الشركة وأصحاب المصالح تستند إلى الأرقام المحاسبية للتخفيف من الآثار السلبية لعدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح مما يحسن من قيمة، أو اداء، الشركة، وهذه العقود إما أن تكون (أ) عقود فردية علي مستوى الشركة، مثل خطط مكافأت الإدارة المعتمدة علي الاداء، لتخفيض التعارض بين الإدارة والمساهمين، وترتيبات الاقراض التي تتضمن شروط مديونية مالية، أو تكون (ب) عقود جماعية Collective محددة لعدة شركات مثل القواعد التنظيمية علي مستوى الدولة. وتتضمن عقود توزيعات الدخل المحاسبي، وتحديد الدخل الخاضع للضريبة المعتمد علي القوائم المالية. وتؤكد نظرية المحاسبة الإيجابية علي أن التقرير المالي،

وبالتحديد البدائل المحاسبية، تؤثر علي النتائج التعاقدية، مما يؤثر علي قرارات أصحاب المصالح، ومن ثم علي قيم الشركات.

وفي هذا الصدد يشير الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية The Conceptual Framework for Financial Reporting إلى أن الهدف من التقارير المالية ذات الغرض العام هو تقديم معلومات مالية عن الشركة المعدَّة للتقارير تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين، وغيرهم من الدائنين، في إتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للشركة. وتشمل تلك القرارات شراء أو بيع أو امتلاك أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين، وتقديم أو تسوية القروض والأشكال الأخرى من الائتمان(IASB, 2016, OB2) .

ومن ناحية أخرى، لكي تفي المعلومات المحاسبية باحتياجات المستخدمين لا يجب فقط إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية، وانما يجب ايضا أن تتصف بالجودة المرتفعة. وتقاس جودة معلومات التقارير المالية باستخدام الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها (Bogstrand and Larsson, 2012; Agyei-Mensah, 2013; Kargin, 2013) . ووفقا للإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية فإن المعلومات المالية لكي تكون مفيدة، يجب أن تكون ملائمة وتعرض بصدق ما تقصد عرضه. ويتم تعزيز فائدة المعلومات المالية بأن تكون قابلة للمقارنة وقابلة للتحقق وقابلة للفهم ومقدمة في الوقت المناسب (IASB, 2016, QC4). **ومن ناحية أخرى،** أشار (Francis et al, 2004) إلى أنه يمكن تقسيم خصائص جودة المعلومات المحاسبية، وبالتحديد جودة الأرباح، إلى فئتين:

- **مقاييس معتمدة على المحاسبة:** وتتضمن مؤشرات إدارة الأرباح، والتي تشمل تمهيد الأرباح، وإدارة الأرباح نحو المستهدف، وجودة الاستحقاقات، وقيمة الاستحقاقات الاختيارية المطلقة. وتعتبر المقاييس المعتمدة على المحاسبة النقدية أو الأرباح أساساً مرجعياً للقياس ويتم تقديرها باستخدام البيانات المحاسبية فقط.
- **مقاييس معتمدة على السوق:** وتشمل؛ الملاءمة لأغراض تحديد قيمة الشركة، والتحفظ، والوقتية. وتعتبر هذه الخصائص أسعار أو عوائد الأسهم أساساً

مرجعياً، وتعتمد على كل من البيانات المحاسبية والبيانات السوقية لتقديرها.

وقد لاحظ (Francis et al, 2004) أن هذه الاختلافات تعتمد على افتراض ضمني حول الوظيفة المقصودة من الأرباح المحاسبية، وبالتحديد تفترض المقاييس المحاسبية أن وظيفة الأرباح هي تخصيص التدفقات النقدية على مدار فترات التقرير المالي عن طريق الاستحقاقات. بينما تفترض الخصائص المبنية على السوق أن وظيفة الأرباح هي أن تعكس الدخل الاقتصادي، من خلال عوائد الأسهم، فكلما اقتربت الأرباح من عوائد الأسهم كلما زادت جودتها.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن المعلومات المحاسبية تلعب دورين أساسيين هما؛ (أ) الدور التقييمي: ويتمثل في توفير معلومات مفيدة عن أنشطة الشركة للمستثمرين الحاليين والمحتملين، وذلك لمساعدتهم في التنبؤ باداء الشركة المستقبلي والتأثير علي قراراتهم الاستثمارية، من خلال التأثير على معتقداتهم، ومن ثم علي مؤشرات قيمة الشركة، و(ب) الدور التعاقدي: ويتمثل في توفير المعلومات اللازمة لأصحاب المصالح الآخرين لتقييم كفاءة وفعالية قرارات الإدارة بشأن استخدام الموارد. ويتم ذلك من خلال استخدام مقاييس اداء معتمدة على المعلومات المحاسبية، لتعكس تصرفات الإدارة في الفترة التي حدثت فيها، ويتم ذلك من خلال عقود مكافأت الإدارة أو عقود المديونية. **ويرى الباحث** أن كلا الدورين، التقييمي والتعاقدي، مكملان لبعضهما البعض ولا يعد أحدهما بديلا للآخر، فكلاهما يحقق منفعة المعلومات المحاسبية للقرار والغرض العام للتقرير المالي.

كما **يخلص الباحث** إلى أن خاصية الملاءمة لأغراض تحديد قيمة الشركة هي إحدى خصائص جودة المعلومات المحاسبية المبنية على السوق، والتي تعتمد على كل من البيانات المحاسبية والبيانات السوقية وتحديد العلاقة بينهما. فكلما ارتبطت المعلومات المحاسبية بالمقاييس السوقية للشركة كلما دلل ذلك على جودة هذه المعلومات وقيامها بالدور التقييمي بشكل ملائم. لذلك سيركز الباحث على هذه الخاصية من خلال دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية والقيمة السوقية للشركة.

2/1/6 إطار العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة:

هناك شبه اتفاق بين كثير من الدراسات (Morais & Curto, 2009; Kargin, 2013; Hail, 2013) على أن المعلومات المحاسبية تلعب دورا حيويا في قياس قيمة الشركة. **ومن ناحية** فإن هناك اتجاها بحثيا يتناول هذا الدور، من خلال دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل) ومؤشرات قيمة الشركة، وذلك باستخدام نماذج التقييم القائمة على البيانات المحاسبية وبالاعتماد على دراسات الملاءمة لأغراض تحديد قيمة الشركة Value Relevance، والتي تشير إلى أن علاقة المعلومات المحاسبية بقيمة الشركة تصبح أكثر قوة عندما تكون للمعلومات المحاسبية قدرة على تفسير التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم، كمقاييس أو مؤشرات لقيمة الشركة.

ولقد أشار (Hail, 2013) إلى أن بناء علاقة مفاهيمية بين قيمة الشركة الجارية (مقاسة بسعر سهم الشركة) والمعلومات المحاسبية الآنية Contemporaneous يتطلب تطوير ثلاث علاقات منفصلة ولكنها مترابطة داخليا وهي: (أ) العلاقة بين أسعار الأسهم الجارية والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. (ب) العلاقة بين التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والأرباح المستقبلية. (ج) العلاقة بين الأرباح المستقبلية والأرباح المحققة، والمفصح عنها في التقارير المالية عن الفترة الحالية. **ويتضح من تحليل هذه العلاقات الثلاثة ما يلي:**

- **العلاقة الأولي:** وتبني علي افتراض أن القيمة الجارية للشركة تعكس القيمة الحالية لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية. فاذا تم تحديد هذه التدفقات النقدية بشكل مؤكد، فمن الممكن تحديد السعر السوقي للورقة المالية في اي وقت بخصم المدفوعات المستقبلية بمعدل خالي من الخطر. وفي ظل عدم التأكد يتم إحلال التدفقات النقدية المستقبلية، المحددة بالقيمة المتوقعة لها، ثم تعديل سعر الخصم بالخطر. وبالتالي يتمثل دور المعلومات المحاسبية في أن يتم الافصاح عن هذه العلاقة لتغيير معتقدات المستثمرين حول معلمات مدخلات نموذج خصم التوزيعات. فعلي سبيل المثال، قد تغير المعلومات عن

الأرباح الحالية التوقعات الخاصة بقدرة الشركة علي دفع التوزيعات في المستقبل، وتؤدي إلى تعديل أسعار الأسهم .

- **العلاقة الثانية:** وتشترط وجود علاقة بين التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والأرباح المحاسبية المستقبلية المتوقعة، في شكل نسب التوزيعات المتوقعة. لذلك يجب أن تكون الأرباح المحاسبية المستقبلية مرتبطة بالتوزيعات المستقبلية في ظل قواعد محاسبة الاستحقاقات وعلاقة الفائض النظيف Clean Surplus Relation علي المدي الطويل. ونظرا لصعوبة ملاحظة التدفقات النقدية المستقبلية والأرباح المستقبلية فان العلاقة بين هذه المقاييس تكون غامضة.
- **العلاقة الثالثة:** وتشترط وجود علاقة بين الأرباح المحاسبية المستقبلية والأرباح المحاسبية الجارية. ويمكن تناول هذه العلاقة بمنهجيات بديلة ومحاولة وضع نموذج لخصائص السلسلة الزمنية الاحصائية للأرباح. كما يمكن الاخذ في الاعتبار المصادر الاخري للمعلومات، مثل توقعات الإدارة والمحللين الماليين للأرباح، وكذلك تقسيم الأرباح إلى مكوناتها الأساسية. ويتطلب هذا المدخل التحليل الأساسي للمعلومات المحاسبية بالوسائل التي يأمل المستثمرون بأن تأتي بأفضل المعلومات عن الأرباح المستقبلية المتوقعة (أكثر دقة أو أقل خطورة) بغرض تحديد الأوراق المالية ذات التسعير الخاطئ. ومن الجدير بالذكر أن التقرير المالي، وإن كان أحد مصادر المعلومات في التحليل الأساسي إلا أنه يعد أهم هذه المصادر.

في ظل هذا الإطار يكون الدور الأساسي للمحاسبة هو تحسين العلاقة الثالثة، للمساعدة في تقديم أفضل تقديرات للأرباح المستقبلية عن طريق التحليل الأساسي، كما أن هذه العلاقات الثلاثة تكون متداخلة وغير ثابتة، وقد تتغير على مدار الوقت. فعلي سبيل المثال، التحسن في كفاءة السوق قد يضع وزنا أكبر للعلاقة الأولي، بينما التغيرات في طبيعة الشركة (التحول من التصنيع إلى الاقتصاد الموجهه تكنولوجيا وخدميا) قد يغير من دور ومنفعة التحليل الأساسي.

ووفقا لهذه العلاقات الثلاثة ترتبط الأرباح المحاسبية الحالية بقيم الشركة الجارية

مفاهيميا، وتحتوي الأرقام المحاسبية المفصح عنها علي معلومات ملائمة لتقييم حقوق الملكية، وهو ما ترتب عليه ظهور دراسات ملاءمة المعلومات لأغراض تحديد قيمة الشركة في الادب المحاسبي، والتي تختبر الارتباط الوقتي بين الأرقام المحاسبية ومقاييس القيمة السوقية. وتقوم هذه الدراسات علي افتراض أساسي يتضمن كفاءة سوق رأس المال الذي تتداول فيه الورقة المالية. وتتخذ دراسات العلاقات أو الارتباط Association Studies أشكالا مختلفة، أهمها أنها تربط القيمة السوقية لحقوق الملكية (كمتغير تابع) بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية (كمتغير مستقل) أوبعض مشتقاتها (مثل إجمالي الأصول وإجمالي الالتزمات)، أو أن تربط التغير في القيم السوقية للشركة بالتغير في القيم الدفترية لحقوق الملكية أو الأرباح.

2/6 تحليل أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة واشتقاق الفرض الأول للبحث:

لقد تزايد تبني معايير التقرير المالي الدولية في العالم باعتبارها معايير عالية الجودة، سواء في أوروبا والدول المتقدمة والدول النامية. وقد أدي تطبيقها إلى ظهور العديد من الدراسات التي تناولت الآثار المختلفة لتبني هذه المعايير، وقد أمكن للباحث تقسيم الدراسات السابقة، ذات الصلة بقضية البحث، والتي تناولت أثر تبني (IFRS) علي العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة إلى ثلاث مجموعات من الدراسات: (أ) دراسات تمت في دول متقدمة ذات أسواق مال متقدمة وبعض دول الاتحاد الأوروبي. (ب) دراسات تمت في دول نامية ذات أسواق مال ناشئة. (ج) دراسات تمت في بيئة الممارسة المصرية كإحدى الدول النامية. وفيما يلي تحليل لهذه الدراسات بهدف اشتقاق فروض البحث:

أ- تحليل الدراسات التي تمت في دول متقدمة ذات أسواق مال متقدمة وبعض دول الاتحاد الأوروبي:

بعد تبني دول الاتحاد الأوروبي لمعايير التقرير المالي الدولي (IFRS) إجباريا في عام 2005، قام العديد من الباحثين بدراسة الآثار المترتبة على تبني هذه المعايير مقارنة بالمعايير المحلية، **وفيما يتعلق بالدراسات التي اهتمت بتأثير تبني**

معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقيمة لشركات لتقييم مدى ملاءمة المعلومات المتولدة عنها لأغراض تحديد قيمة الشركة؛ فقد ركز البعض (Jarva and Lantto, 2010; Iatridis, 2010; Konstantinos & Athanasios, 2011; Iatridis, 2012; Martinez et al, 2014) على مقارنة ملاءمة المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل) المتولدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية بتلك المعلومات، المتولدة وفقا للمعايير المحلية، لأغراض تحديد قيمة الشركة، وذلك **عند تطبيقها لأول مرة.** وقد اتفقت نتائج بعض الدراسات (Jarva and Lantto, 2010; Konstantinos & Athanasios, 2011) على أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية **لم يحسن** من الملاءمة الإجمالية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل لأغراض تحديد قيمة الشركة، حيث لم تكن الأرباح أكثر وقتية، وكانت القيمة الدفترية لحقوق الملكية أقل ملاءمة لأغراض تحديد قيمة الشركة ولم تكن تعديلات التحول للمعايير الدولية الظاهرة في الأرباح ذات محتوى معلوماتي بشأن التدفقات النقدية المستقبلية أو الأرباح. وقد فسر (Jarva and Lantto, 2010) ذلك بأن بيئة التقرير المالي الفنلندية ذات جودة عالية، وأن المشاركين في السوق لم يدركوا التغيير الذي حدث في المعايير المحاسبية. بينما اتفق (Iatridis, 2010; Iatridis, 2012; Martinez et al, 2014) على أن المقاييس المحاسبية **قد زادت ملاءمتها** لأغراض تحديد قيمة الشركة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية في المملكة المتحدة وأسبانيا.

وأضافت دراسة (Konstantinos & Athanasios, 2011) أن القيمة الدفترية لحقوق الملكية (مقارنة بصافي الدخل) كانت أكثر ارتباطا بأسعار الأسهم في ظل المعايير الدولية، مقارنة بالمعايير اليونانية. وأن المعلومات المحاسبية، المتمثلة في تعديلات التحول إلى المعايير الدولية المفصح عنها في الميزانية – خاصة تعديلات معايير المحاسبة الدولية (IAS 16, 17, 38, 36, 20, 40) زادت ملاءمتها لأغراض تحديد قيمة الشركة مقارنة بتلك التعديلات المفصح عنها في قائمة الدخل، والتي كانت سلبية ولم تزداد ملاءمتها لأغراض تحديد قيمة الشركة.

وتناول البعض الآخر (Horton & serafiem,2010; Tsalavoutas et al, 2012; Martinez et al, 2014) دراسة ملاءمة المعلومات المحاسبية، المتمثلة في تعديلات التحول من المعايير الانجليزية واليونانية والأسبانية على التوالي إلى المعايير الدولية المفصح عنها في الميزانية وقائمة الدخل. واتفقوا على دراسة تأثير تعديلات هذه المعايير الدولية (IAS 12; 19; 39; 38) وأضافت دراسة (Horton & serafiem,2010) المعايير (IAS 17; IFRS 2)، بينما أضافت دراسة (Tsalavoutas et al, 2012) المعايير (IAS 10; 36; 16; 20; 37) . وأضافت دراسة (Martinez et al, 2014) المعايير (IFRS 3; IAS 36; 2; 18) .

وأشار (Tsalavoutas et al, 2012) إلى أن المعلومات المحاسبية، المتمثلة في تعديلات التحول للمعايير الدولية المفصح عنها في الميزانية – خاصة التعديلات الخاصة بمعايير (IAS 10; 16; 32; 39) زادت ملاءمتها لأغراض تحديد قيمة الشركة، مقارنة بتلك التعديلات المفصح عنها في قائمة الدخل، والتي كانت سلبية وليس لها ملاءمة إضافية، بينما أشار (Horton & serafiem,2010) إلى أن الافصاح عن تعديلات التحول إلى المعايير الدولية في المملكة المتحدة يوصل معلومات جديدة للسوق، مقارنة بالأرباح وحقوق الملكية في ظل المعايير الانجليزية، وأن هذه التعديلات تكون أكثر ملاءمة لأغراض تحديد قيمة الشركة عندما تكون منفصلة عن الافصاحات الأخرى، وتزيد ملاءمتها جوهريا عندما تكون هذه التعديلات تفصيلية وليست إجمالية، وخاصة استنفاد الشهرة والضرائب المؤجلة Deferred taxes[1]، مما ينعكس على رد فعل السوق تجاه الشركات، حيث يستجيب السوق،

[1] تتمثل الضرائب المؤجلة في الفروق المؤقتة بين صافي الربح المحاسبي وصافي الربح الضريبي تنشأ نتيجة اختلاف توقيت الاعتراف بالايرادات والمصروفات محاسبيا عنه ضريبيا. ويتم تصنيف هذه الفروق إما أصول أو التزامات ضريبية مؤجلة يجب تخصيصها بين الفترات بما يضمن تحقيق ارتباط بين مصروف ضريبة الدخل وصافي الربح المحاسبي في أي فترة، بغض النظر عن قيمة صافي الربح الضريبي (متولي، 2011).

بشكل سلبي، للشركات التي تفصح عن أرباح أقل في ظل IFRS مقارنة بالأرباح في ظل المعايير الانجليزية.

ومن ناحية أخرى أوضح (Martinez et al, 2014) أن المستثمرين في أسبانيا يأخذون في اعتبارهم التعديلات التفصيلية، الخاصة بالتحول لمعايير التقرير المالي الدولية، على أنها معلومات جوهرية وملائمة لأغراض تحديد قيمة الشركة، وخاصة التعديلات المرتبطة بالقيمة العادلة لتصنيفات معينة من الأدوات المالية، وعدم الاعتراف بمصروفات البحوث والتطوير المصنفة كأصول، والمخصصات، وتعديلات تدهور قيمة الشهرة والمعدات والمباني والالات، وتعديلات المخزون، وتعديلات مزايا المعاشات.

وبتحليل هذه المجموعة من الدراسات **اتضح للباحث** أن هذه الدراسات اتفقت في الفترة الزمنية التي اختبرت فيها أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية، وهي سنة، ولكن اختلفت هذه الدراسات في بيئات التطبيق حيث كانت بيئة تطبيق (Konstantinos & Athanasios, 2011; Tsalavoutas et al, 2012) اليونان بينما (Horton & serafiem,2010; ; Iatridis, 2010, ; Iatridis, 2012) في المملكة المتحدة، وتمت دراستا (Jarva and Lantto, 2010; Martinez et al, 2014) في فنلندا وأسبانيا على التوالي. كما اتفق (Iatridis & Rouvolis, 2010; Iatridis, 2010) على المنهجية حيث تم استخدام ثلاثة نماذج هي: انحدار السعر، انحدار العائد، ونموذج اختبار مدى ارتباط القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الربح وتغيرهما بعد التحول للمعايير الدولية بعوائد الأسهم[1]، بينما استخدم (Horton & serafiem,2010) دراسة الحدث لاختبار رد فعل السوق تجاه الافصاح عن تعديلات التحول للمعايير الدولية. هذا وقد اختلف حجم عينات هذه الدراسات، حيث كان حجم العينة لدراسات (Iatridis & Rouvolis, 2010; Iatridis, 2010; Konstantinos & Athanasios, 2011; Iatridis, 2012) كبيرا نسبيا وتراوح من 159 إلى 254 شركة، بينما بلغ حجم عينات (Jarva and

[1] نموذج (Hung & Subramanyan, 2007) .

(Lantto, 2010; Martinez et al, 2014 73 و94 شركة على التوالي.

كما **يخلص الباحث** إلى تناقض نتائج هذه الدراسات بشأن ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية لأول مرة، حيث أظهر البعض (Iatridis, 2010; Iatridis, 2012; Martinez et al, 2014) وجود تأثير إيجابي لتطبيق المعايير الدولية على علاقة المعلومات المحاسبية بالقيم السوقية لأغراض تحديد قيمة الشركة، بينما توصل البعض الآخر ((Jarva and Lantto, 2010; Konstantinos & Athanasios, 2011)) إلى وجود تأثير سلبي أو عدم تأثر تلك العلاقة بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية لأول مرة. هذا فضلا عن اتفاق النتائج بشأن ملاءمة المعلومات المحاسبية، المتمثلة في تعديلات التحول للمعايير الدولية لأغراض تحديد قيمة الشركة، حيث اتفق البعض (Horton & serafiem,2010; Tsalavoutas et al, 2012; Martinez et al, 2014) على وجود تأثير إيجابي لتطبيق المعايير الدولية على ملاءمة تعديلات التحول للمعايير الدولية المفصح عنها في الميزانية لأغراض تحديد قيمة الشركة، مقارنة بتلك التعديلات المفصح عنها في قائمة الدخل، وأن هذه التعديلات تزداد ملاءمتها لأغراض تحديد قيمة الشركة جوهريا عندما تكون تفصيلية وليست إجمالية ومنفصلة عن الافصاحات الأخرى.

ونظرا لأن الدراسات سالفة الذكر تغطي فترة زمنية قصيرة نسبيا، قد لا تعكس التأثير الحقيقي لمعايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة، فقد تناولت مجموعة أخرى من الدراسات (Devalle et al,2010; Kousenidis et al, 2010; Oliveira et al,2010; Chalmers et al, 2011; Bogstrand and Larsson, 2012; Lin et al, 2012; Dimitropoulos et al,2013; Choi et al, 2013; Chiha et al, 2013; Nafti et al, 2013; Beisland & Knivsfla, 2015; Okafar et al, 2016) بالبحث تأثير تطبيق IFRS على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة، **ولكن من خلال سلسلة زمنية طويلة نسبيا ولدول متقدمة أو أوروبية**

معينة، لتجنب أثر اختلاف العوامل المؤسساتية على النتائج.

وفيما يتعلق بالملاءمة الإجمالية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح لأغراض تحديد قيمة الشركة؛ توصل البعض (Devalle et al,2010; Kousenidis et al, 2010; Bogstrand & Larsson, 2012; Dimitropoulos et al, 2013;; Nafti et al, 2013; Okafar et al, 2016) إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة في اليونان، الدول الاسكندنافية، المملكة المتحدة، فرنسا، السويد وكندا، حيث زادت قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير التغيرات في المقاييس السوقية للشركة. كما اتفق البعض (Iatridis, 2010; Iatridis & Rouvolis, 2010; Chua, et al, 2012; Dimitropoulos et al, 2013; Liu & Sun, 2014) على أن تبني معايير التقرير المالي الدولية قد انعكس ايجابيا على جودة التقرير المالي، من خلال زيادة ملاءمة المقاييس المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة في بعض الدول مثل؛ المملكة المتحدة واليونان واستراليا واستراليا وكندا. وعلى النقيض من ذلك، اتفق البعض (Paananen & Lin, 2009; Lin et al, 2012; Zegal et al, 2012) على انخفاض ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية في ألمانيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بتأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة الأرباح المحاسبية لتحديد قيمة الشركة، مقارنة بملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية لتحديد قيمة الشركة؛ فقد اتفقت نتائج (Devalle et al,2010; Kousenidis et al, 2010; Chalmers et al, 2011; Choi et al, 2013; Chiha et al, 2013) على أن هناك **زيادة في ملاءمة الأرباح** لأغراض تحديد قيمة الشركة واستمراريتها، بينما **انخفضت ملاءمة القيمة الدفترية** لحقوق الملكية لأغراض تحديد قيمة الشركة بعد تبني IFRS. وأضاف (Devalle et al,2010) أن تطبيق IFRS أدى إلى زيادة القوة التفسيرية لنموذج التقييم على مستوي الدول الأوروبية الخمس، إلا

أن نتائج تأثير تطبيق IFRS على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة تباينت لكل دولة على حدة، حيث زادت ملاءمة الأرباح لأغراض تحديد قيمة الشركة في ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وانخفضت في أسبانيا وإيطاليا. كما انخفضت ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية لأغراض تحديد قيمة الشركة في ألمانيا وأسبانيا وفرنسا وإيطاليا بينما زادت في المملكة المتحدة. كما انخفضت القوة التفسيرية لنموذج التقييم في ألمانيا وأسبانيا وإيطاليا، بينما زادت في فرنسا والمملكة المتحدة. وأرجع ت دراسة (Kousenidis et al, 2010) انخفاض ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركات اليونانية لأغراض تحديد قيمة الشركة إلى صغر فترة الدراسة محل الاختبار، وعدم توافر بيانات بعد التبني لفترة طويلة، وأن هذه الفترة تعد فترة انتقالية تتسم بالتشويش.

ومن ناحية أخرى؛ اتفقت نتائج (Bogstrand & Larsson, 2012; Lin et al, 2012; Beisland and Knivsflå , 2015) على أن **ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية قد زادت** بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في السويد والنرويج والدول الاسكندنافية، وظلت ملاءمتها ثابتة في استراليا، مقارنة بملاءمة الأرباح لأغراض تحديد قيمة الشركة(Chalmers et al, 2011). وفي حين توصل (Chalmers et al, 2011; Bogstrand & Larsson, 2012; Choi et al, 2013) إلى زيادة ملاءمة الأرباح لأغراض تحديد قيمة الشركة في استراليا وفرنسا والدول الاسكندنافية، أظهرت نتائج (Oliveira et al,2010) في البرتغال أن التحول إلى المعايير الدولية IAS/IFRS ادي إلى انخفاض ملاءمة الأرباح لأغراض تحديد قيمة الشركة، ولم يؤثر على ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

وبتحليل هذه المجموعة من الدراسات **يخلص الباحث** إلى أنه على الرغم من أن جميعها تمت في دول متقدمة وأوروبية مختلفة، إلا أنها اتفقت في استخدام منظور القياس[1] لدراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية والقيم السوقية باستخدام نموذج

[1] وفقا لـ Francis and Schipper (1999) نقلا عن (Angahar and Malizu, 2015) يتضمن منظور القياس لملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة ان وجود علاقة احصائية بين المعلومات المحاسبية والقيم او العوائد السوقية، على مدار فترة طويلة، يعني فقط ان

انحدار السعر (Dimitropoulos et al, 2013; Choi et al, 2013) ، أو نموذج انحدار العائد (Lin et al, 2012; Chiha et al, 2013)، أو الاثنين معا (Devalle et al,2010; Kousenidis et al, 2010; Chalmers et al, 2011; Bogstrand & Larsson, 2012;; Beisland and Knivsflå , 2015; Okafar et al, 2016) .

كما اختلفت الفترة الزمنية التي غطتها تلك الدراسات فبعضها امتدت من 5 إلى 6 سنوات (Devalle et al,2010; Kousenidis et al, 2010; Choi et al, 2013; Nafti et al, 2013; Okafar et al, 2016) بينما البعض امتد من 8 إلى 10 سنوات (Lin et al, 2012; Bogstrand & Larsson, 2012; Dimitropoulos et al, 2013; Chiha et al, 2013; Beisland and Knivsflå , 2015) وامتدت فترة (Chalmers et al, 2011) إلى 19 سنة. كما اتفقت غالبية تلك الدراسات في كبر حجم العينة والذي تراوح ما بين 101 إلى 3721 شركة فيما عدا دراسة (Lin et al, 2012) التي اتسمت بصغر حجم العينة، والذي بلغ 58 شركة.

ومما سبق **يتضح للباحث** تضارب نتائج تلك الدراسات، حيث يؤيد البعض منها (Devalle et al, 2010; Kousenidis et al, 2010; Bogstrand & Larsson, 2012; Chua, et al, 2012; Dimitropoulos et al, 2013; Nafti et al, 2013; Liu & Sun, 2014; Okafar et al, 2016) الأثر الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية

المعلومات المحاسبية محل الدراسة مرتبطة بالمعلومات المستخدمة من قبل المستثمرين. وبالتالي تقاس الملاءمة لأغراض تحديد قيمة الشركة بقدرة معلومات القوائم المالية على تحديد وتلخيص المعلومات التي تؤثر على قيم السهم، بغض النظر عن مصدر المعلومات. وأشار (Chandra and Ro, 2008; Al Barrak, 2011; Angahar and Malizu, 2015) إلى ان الدراسات المعتمدة على هذا المدخل تتصف بتحليل العلاقات طويل الاجل، والمعروفة باسم دراسات الارتباط Association studies والتي لا تهتم بسرعة رد فعل السوق للمعلومات الجديدة، وانما يمتد نطاقها الزمني من ثلاثة شهور إلى سنوات عديدة.

وتحديد القيمة السوقية للشركات، بينما يؤيد البعض الآخر (Paananen & Lin, 2009; Lin et al, 2012; Zegal et al, 2012) الأثر السلبي لتبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتحديد القيمة السوقية للشركات. ومن ناحية أخرى أظهرت النتائج وجود تضارب في تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية لأغراض تحديد قيمة الشركة مقارنة بملاءمة الأرباح لأغراض تحديد قيمة الشركة.

ب- **تحليل الدراسات التي تمت في دول نامية ذات أسواق مال ناشئة:**

تناولت عدة دراسات تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على قيمة الشركات المقيدة بأسواق المال الناشئة بالدول النامية، فقد قام البعض (Alfraih, 2009; Kadri et al, 2009; Kwong, 2010; Mayangsari, 2010; Khanagha, 2011; Khanagha et al, 2011; Azeem & Kouser, 2011; Alali & Foote, 2012; Suadiye, 2012; Khanagha, 2013; Jaafar & Abdul Halim, 2013; Desoky & Mousa, 2014; Mousa & Desoky, 2014; Trabelsi & Trabelsi, 2014; Chebaane and Othman, 2014; Umoren & Enang, 2015; Alfraih & Alanezi, 2015) **باختبار مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة في الدول النامية ذات أسواق المال الناشئة وذلك بعد تطوير معاييرها المحاسبية،** من خلال دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية والتقييم السوقي للشركات بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

وفيما يتعلق بالملاءمة الإجمالية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح معا لتحديد قيمة الشركة؛ فقد اتفقت نتائج (Kwong, 2010; Mayangsari, 2010; Azeem & Kouser, 2011; Suadiye, 2012; Hsu et al, 2012; Alali & Foote, 2012; Khanagha, 2013; Desoky & Mousa, 2014; Mousa & Desoky, 2014; Alfraih & Alanezi, 2015; Hillier et al, 2015; Umoren & Enang, 2015) على أن تبني معايير التقرير المالي الدولية **ادى**

إلى تحسن في علاقة المعلومات المحاسبية بالقيم السوقية للشركات المقيدة في أسواق الناشئة بدول ماليزيا، اندونيسيا، وتايوان، وباكستان، وتركيا الإمارات العربية المتحدة، السعودية، الكويت، والبحرين وبعض الدول الآسيوية والافريقية الأخرى والبنوك النيجيرية. وتوصلت دراسة (Mayangsari, 2010) إلى أن تعديلات التحول لمعايير التقرير المالي الدولية تحسن من جودة التقارير المالية وقدرة القوائم المالية على شرح وتفسير قيمة الشركة أكثر من الأرقام المعدة في ظل المعايير الاندونيسية. وأضاف (Jaafar & Abdul Halim, 2013) أن السوق الماليزي ينظر إلى الأصول غير الملموسة، القابلة للتحديد والمرسملة، على أنها معلومات ملائمة لأغراض تحديد قيمة الشركة، وقد زادت ملاءمتها لأغراض تحديد قيمة الشركة جوهريا بعد تبني المعايير الدولية.

ومن ناحية أخرى؛ توصل البعض الآخر (Alfaraih, 2009; Khanagha, 2011; Khanagha et al, 2011; Liu et al, 2012; Khanagha, 2013; Mousa & Desoky, 2014; Martinez, 2015) إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية **لم يحسن** من ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة في دول الكويت، الامارات العربية المتحدة، ايران وبيرو وبعض دول أمريكا اللاتينية. كما لم يتوصل (Garanina and Kormiltseva, 2014) إلى دليل على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة في روسيا بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية. وأضاف (Liu et al, 2012) أن اعتماد معايير التقرير المالي الدولية على محاسبة القيمة العادلة قد يخفض من ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة في الأسواق الأقل سيولة، نتيجة للتشويش الناتج من التقديرات غير الموثوق فيها للقيمة العادلة، وغير القابلة للتحقق، مما يجعل السوق لا يدمج القيم العادلة في التقييم السوقي للشركات في بيرو. بينما أشار (Martinez, 2015) إلى أن التقارير المالية فقدت ملاءمتها لأغراض تحديد قيمة الشركة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية في بعض دول أمريكا اللاتينية (البرازيل، تشيلي، المكسيك، بيرو) إلا أن ملاءمة المعلومات المحاسبية للشركات

كثيفة الأصول غير الملموسة انخفضت في البرازيل (التي لم تتبني IAS 38 بالكامل) ولكنها زادت في المكسيك.

وفيما يتعلق بملاءمة الأرباح مقارنة بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية لأغراض تحديد قيمة الشركة؛ توصل (Kwong, 2010; ossip, 2011; Trabelsi & Trabelsi, 2014; Chebaane and Othman, 2014; Hillier et al, 2015; Umoren & Enang, 2015) إلى أنه بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية زادت قدرة الأرباح، مقارنة بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية، على تفسير التغيرات في أسعار وعوائد أسهم الشركات الماليزية وجنوب افريقيا وشركات بعض الدول الاسيوية والافريقية والبنوك الاماراتية والنيجيرية. بينما اختلف معها (Kadri et al, 2009; Suadiye, 2012; Kargin, 2013) حيث زادت قدرة القيمة الدفترية لحقوق الملكية، مقارنة بالأرباح، على تفسير التغيرات في أسعار وعوائد أسهم الشركات الماليزية والشركات المقيدة ببورصة اسطنبول بتركيا، بعد التبني الكامل لمعايير التقرير المالي الدولية. وأرجع (Kargin, 2013) نتائجه إلى طول فترة الدراسة التي امتدت من (1998–2011)، وكذلك تطبيق المعايير الدولية المعتمدة على مقاييس القيمة العادلة، التي أدت لتقارب القيم الدفترية مع القيم السوقية مما زاد من ملاءمتها في تركيا. وأضاف (Hillier et al, 2015) أن ملاءمة الأرباح (القيمة الدفترية) لأغراض تحديد قيمة الشركة قد زادت في الدول الافريقية التي تتسم بدرجة عالية (درجة منخفضة) من السرية.

وعلى جانب آخر اتفق البعض (Liu et al, 2011; Chamisa et al, 2012; Qu, et al, 2012; Zeng et al, 2012) في اختبار أثر تبني IFRS على ملاءمة المعلومات المحاسبية في الصين، إلا أن (Liu et al, 2011; Qu, et al, 2012; Zeng et al, 2012) اختبروا تأثيرها على الشركات المصدرة للأسهم

A[1]فقط قبل وبعد تبنيها في 2007 لعدد مختلف من السنوات. بينما اختبرت دراسة(Chamisa et al, 2012) تأثيرها على الشركات المصدرة للأسهم A وB[2] قبل التبني الالزامي لها (1994–2004)، حيث تعد هذه الشركات مجموعتين من القوائم المالية، واحدة وفقا للمعايير الصينية لمالكي أسهم A ، وأخرى وفقا للمعايير الدولية لمالكي الأسهم من النوع B ، مما ساعد على توفير عينة مقارنة زوجية. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسات على زيادة ملاءمة الأرباح والقيمة الدفترية للأسهم، في فترة ما بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية، مقارنة بالفترة قبل تبنيها في الصين. وأن المعلومات المحاسبية كانت أكثر ملاءمة في أسواق أسهم B مقارنة بأسهم A في فترة ما قبل التبني. وأضاف (Zeng et al, 2012) أن القيم العادلة للأدوات المالية المحتفظ بها لغرض البيع والمتاجرة ترتبط بأسعار الأسهم، وأن التغيرات السنوية لها(مكاسب وخسائر القيمة العادلة) ترتبط إيجابا وجوهريا بعوائد الأسهم بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية.

وعلى جانب آخر؛ اتجه البعض إلى اختبار تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة التقرير المالي، مقاسة بعدد من المقاييس الخاصة بممارسات إدارة الأرباح، الاعتراف الوقتي الخسائر كمؤشر للتحفظ، ملاءمة المقاييس المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة، والوقتية، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولي. وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات، فقد توصل البعض (Liu et al, 2011; Agyei–Mensah, 2013) إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية قد حسن من جودة التقرير المالي، من خلال انخفاض ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة الاعتراف الوقتي بالخسائر وزيادة

[1] الأسهم من النوع (A) : هي تلك الأسهم التي تصدر وتتداول بين المستثمرين المحليين في الصين، وكان يتم إعداد التقرير عنها بالمعايير المحاسبية الصينية قبل 2007 ثم اصبحت ملتزمة بتطبيق المعايير الدولية بدءاً من 2007 (Chamisa el al, 2012; Qu, et al, 2012).

[2] الأسهم من النوع (B) : هي تلك الأسهم التي تصدر وتتداول بين المستثمرين الاجانب في الصين، وتلتزم الشركات المصدرة لها بتطبيق المعايير الدولية قبل وبعد 2007 (Chamisa el al, 2012; Qu, et al, 2012) .

ملاءمة المقاييس المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة في بعض الدول مثل الصين وغانا. كما توصل (السعيد وآخرون، 2013) إلى أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، وقواعد الافصاح الواردة فيها، يؤثر إيجابا على ملاءمة المعلومات المحاسبية للشركات الاستثمارية في السوق المالي في عمان.

وعلى الجانب الآخر توصل البعض (Outa, 2011; Murtini & Lusiana, 2016) إلى انخفاض جودة التقرير المالي، أو عدم تأثرها، بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية في كينيا واندونيسيا. وقد أرجع (Outa, 2011; Murtini & Lusiana, 2016) ذلك في كينيا واندونيسيا إلى التعقيد المتزايد للمعايير، نتيجة التحول لنموذج القيمة العادلة والتعارض بين ارشادات المنظمين والتشريعات، مما أدى إلى عدم الالتزام الكامل بهذه المعايير، هذا فضلا عن متطلبات وتعقيدات القياس والافصاح عن الأدوات المالية، والتي يصعب الالتزام بها في ظل غياب معلومات سوقية موثوق فيها. كما أن في اندونيسيا يترتب على اعادة تقييم الأصول بالزيادة في القيمة العادلة دفع ضرائب أكبر، هذا فضلا عن التكاليف الإضافية مقابل خدمات مثمني الأصول، وهو ما دفع الشركات إلى عدم الالتزام الكامل بهذه المعايير، مما أثر سلبا على إدارة الأرباح والملاءمة لأغراض تحديد قيمة الشركة. كما أن النتائج المختلطة الخاصة بتبني المعايير الدولية يمكن ان ترتبط بالقضايا المنهجية الخاصة باختيار العينة والمتغيرات المحذوفة، المرتبطة باختلاف آليات تسعير وتقييم أسهم الشركة، ومعلومات التحليل الأساسي، وعدم الافصاح عن المعلومات غير المالية بين الشركات في كينيا.

وبتحليل هذه المجموعة من الدراسات **يمكن للباحث** رد اختلاف نتائج الدراسات التي تمت في الامارات العربية المتحدة إلى اختلاف النموذج، أو تصميم البحث المستخدم في الاختبارات التطبيقية والفترات محل الدراسة، حيث استخدم (Alali & Foote, 2012; Trabelsi & Trabelsi, 2014) نماذج انحدار السعر والعائد، بينما استخدم (Khanagha, 2013) نموذج عوائد المحفظة، في حين استخدم (Khanagha, 2011) كلا النموذجين. بينما أرجع (Khanagha et al,

(2011 انخفاض الملاءمة لأغراض تحديد قيمة الشركة في ايران إلى غياب كفاءة سوق المال الايراني. كما أشار (Chebaane and Othman, 2014) إلى أن مستوي زيادة ملاءمة ربحية السهم لأغراض تحديد قيمة الشركة تزداد كلما كان نظام القانون السائد هو القانون العام، وكلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي وقوة حماية المستثمر والحماية الكاملة لمساهمي الأقلية وتقدم أسواق المال. بينما يمكن تفسير تباين نتائج الدراسات التي تمت بالكويت (Alfaraih, 2009; Alfraih & Alanezi, 2015) إلى اختلاف الفترة محل الدراسة ومستوى الالتزام بالمعايير الدولية، حيث اختبر (Alfaraih, 2009) ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة خلال الفترة من 1995-2006 ، بينما اختبر (Alfraih & Alanezi, 2015) ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة خلال سنة 2010 وهو ما يشير إلى أن زيادة مستوى الالتزام بمعايير التقرير المالي الدولية بالكويت على مدار الوقت انعكس إيجابا على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة.

كما قد يرجع تناقض نتائج (Wang & Campbell, 2012) مع الدراسات التي تمت في الصين ايضا (Liu et al, 2011; Chamisa et al, 2012; Qu, et al, 2012) إلى أن (Wang & Campbell, 2012) استخدم مقياس الـ Tobin' Q كمقياس لقيمة الشركة، بينما استخدم (Liu et al, 2011; Chamisa et al, 2012; Qu, et al, 2012) نموذجي انحدار السعر والعائد وفيهما يكون سعر السهم وعائده مقاييس لقيمة الشركة. كما يرجع اختلاف نتائج دراسة(Garanina & Kormiltseva, 2014) عن دراسة (Kim, 2013) في روسيا إلى اختلاف الفترة الزمنية محل الدراسة، حيث اختبرت دراسة (Garanina & Kormiltseva, 2014) أثر التبني الاختياري للمعايير الدولية عن الفترة من 2006-2009، بينما اختبر (Kim, 2013) أثر التبني الاختياري للمعايير الدولية عن الفترة من 1995-2010، كما قد يرجع اختلاف نتائج الدراسات بين الدول إلى طريقة تبني المعايير، لأنه في بعض الحالات كان تبني معايير التقرير المالي الدولية

اختياريا، مما أدى إلى وجود نسبة عالية من عدم الالتزام، أو التطبيق غير الكامل للمعايير الدولية، مما أثر سلبا على ادراك المستثمرين للمقاييس المحاسبية، المعدة وفقا للمعايير الدولية، وبالتالي على ملاءمتها لأغراض تحديد قيمة الشركة، هذا فضلا عن اختلاف النظم المحاسبية المطبقة عن المعايير الدولية وعدم استعداد الشركات والمحاسبين لتطبيقها خاصة في الدول النامية.

ويخلص الباحث من تحليل الدراسات التي تمت في دول نامية إلى تباين تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتحديد القيمة السوقية للشركات في تلك الدول. واتفق البعض (Kwong, 2010; Mayangsari, 2010; Azeem & Kouser, 2011; Liu et al, 2011; Qu, et al, 2012; Zeng et al, 2012; Suadiye, 2012; Alali & Foote, 2012; Chamisa et al, 2012; Khanagha, 2013; Agyei-Mensah, 2013; Desoky & Mousa, 2014; Mousa & Desoky, 2014; Alfraih & Alanezi, 2015; Hillier et al, 2015; Umoren & Enang, 2015) على أن تبني معايير التقرير المالي الدولية **أدى إلى تحسن** في علاقة المعلومات المحاسبية بالقيم السوقية للشركات المقيدة في الأسواق الناشئة بدول ماليزيا، اندونيسيا، وتايوان، وباكستان، وتركيا والامارات العربية المتحدة، السعودية، الكويت، والبحرين وبعض الدول الاسيوية والافريقية الأخرى والبنوك النيجيرية والصين وغانا.

وعلى الجانب الآخر؛ اتفق (Alfaraih, 2009; Outa, 2011; Khanagha, 2011; Khanagha et al, 2011; Liu et al, 2012; Khanagha, 2013; Mousa & Desoky, 2014; Garanina and Kormiltseva, 2014; Martinez, 2015) على أن تبني معايير التقرير المالي الدولية **لم يحسن** من علاقة المعلومات المحاسبية بالقيم السوقية للشركات المقيدة في دول الكويت، الامارات العربية المتحدة، ايران وبيرو وبعض دول امريكا اللاتينية وروسيا وكينيا.

ويرى الباحث أن تباين تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على

العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتحديد القيمة السوقية للشركات في تلك الدول، قد يرجع إلى التعقيد المتزايد لتلك المعايير نتيجة التحول لنموذج القيمة العادلة والتعارض بين ارشادات المنظمين والتشريعات، مما أدى إلى عدم الالتزام الكامل بهذه المعايير، هذا فضلا عن متطلبات وتعقيدات القياس والافصاح، والتي يصعب الالتزام بها في ظل غياب معلومات سوقية موثوق فيها وكذلك التقديرات غير الموثوق فيها للقيمة العادلة وغير القابلة للتحقق، هذا فضلا عن التكاليف الإضافية مقابل خدمات مثمني الأصول، وهو ما دفع الشركات إلى عدم الالتزام الكامل بهذه المعايير. كما يمكن رد اختلاف نتائج تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتحديد القيمة السوقية للشركات في تلك الدول إلى اختلاف العوامل المؤسساتية بينها والمتمثلة في قوة النظام القانوني السائد، ودرجة الانفتاح الاقتصادي وقوة حماية المستثمر والحماية الكاملة لمساهمي الأقلية وتقدم أسواق المال واختلاف النظم المحاسبية المطبقة عن المعايير الدولية ومدى استعداد الشركات والمحاسبين لتطبيقها خاصة في الدول النامية.

هذا **ويؤيد الباحث** ما أشار إليه (شحاته، 2013) من أن بيئة التقرير المالي قد تؤثر على جودة التقرير المالي في الدول النامية. وتتمثل أهم عناصر نظام التقرير المالي، التي تفتقر إليها الدول النامية، في عدم توافر تفسيرات متسقة للمعايير، والافتقار إلى ارشادات تطبيق تفصيلية، والافتقار إلى آليات الزام محكمة، هذا فضلا عن أن انخفاض مستوى البنية التحتية للتقرير المالي في الدول النامية، والذي يتمثل في انخفاض المستوى المهني لمعدى القوائم المالية والمراجعين، يمثل أهم الاسباب التي أدت إلى عدم توفيق الممارسات في التطبيق العملي، ومن ثم إلى اختلاف نتائج تطبيق هذه المعايير في الدول النامية، والتي من أهمها ارتباط المعلومات المحاسبية بالقيم السوقية للشركات، الأمر الذي يبرر للباحث تناول هذه القضية البحثية في بيئة التقرير المالي المصرية كإحدى الدول النامية.

ج- تحليل الدراسات التي تمت في بيئة الممارسة المصرية كإحدى الدول النامية:

على مستوى بيئة الممارسة المصرية تناولت دراسات محدودة تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية في البيئة المصرية؛ فقد ظهر اتجاه بحثي تناول فيه البعض (عبد الفتاح، 2011؛ ابو طالب، 2013، شحاتة، 2013) دراسة الدوافع، أو العوامل، المؤثرة على تبني معايير المحاسبة الدولية وعرض لتجارب بعض الدول المتبنية لهذا المعايير، وذلك من أجل اقتراح مدخل ملائم لتكييف تلك المعايير بما يتلاءم مع بيئة التقرير المالي المصرية. وقد توصل (أبو طالب، 2013) إلى أن تطوير معايير المحاسبة المصرية توقف بعد عام 2006، بالإضافة إلى ان هذا التطوير لم يواكبه تطوير مماثل في تنظيم مهنة المراجعة. مما يستلزم استكمال منظومة التطوير التي بدأت منذ 1997 من خلال تطوير كافة عناصر البنية التحتية التي تجعل مصر قادرة على اللحاق بركب الدول التي تبنت تلك المعايير. وقد اقترح (شحاتة، 2013) أن يرتكز تكييف المعايير الدولية عند إعداد معايير محاسبية عربية مناظرة على محورين، هما: (أ) تفعيل أحد عناصر نظام التقرير المالي وذلك بوضع تفسير موحد واضح ومحدد للمعيار، (ب) إضافة أحد خصائص القواعد وهي قدر كبير من ارشادات التطبيق التفصيلية للمعيار، وذلك بإضافتهما في ملاحق المعيار العربي وأن يتزامن مع إعداد المعايير العربية المناظرة وضع وتنفيذ خطة استراتيجية طويلة لرفع مستوى البنية التحتية للتقرير المالي.

ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بهدف البحث الحالي، تناولت بعض البحوث المصرية (طاحون، 2001؛ Ragab & Omran, 2006 ؛ صالح، 2009؛ حسن، 2011؛ Elbannan, 2011 ؛ عبد الرحمن، 2013؛ سعد الدين، 2013؛ خلف،2013؛ الصياد،2013؛ نوفل، 2013؛ شتيوي، 2015) أثر تبني بعض معايير التقرير المالي الدولية الموجهة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودة التقرير المالي ودورها في التأثير على تحديد أسعار الأسهم وتقدير المخاطر. حيث اتفق البعض (صالح،2009؛ حسن، 2011؛ الصياد، 2013، نوفل، 2013) على أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية

الموجهة بالقيمة العادلة يؤثر ايجابا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الاستثمارية في قطاع الخدمات المالية والبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية. ويزداد هذا الأثر الإيجابي في ظل توافر الأسواق المالية النشطة وتوافر القوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة الشركات المطبقة لهذه المعايير، وتوافر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة. وتتفق هذه المجموعة من الدراسات على منهجية الدراسات الميدانية باستخدام قوائم الاستقصاء والمقابلات الشخصية مع مفردات العينة، والتي كانت في الغالب من المديرين الماليين والمراجعين الداخليين والخارجيين.

وأضاف (الصياد،2013) أن تطبيق هذه المعايير يجعل معلومات القوائم المالية ذات قوة تفسيرية أكبر، مما يساعد في ترشيد عملية اتخاذ القرارات لكافة الاطراف المرتبطة بالشركة. وأن الزيادة في جودة خصائص المعلومات لن تتحقق إلا من خلال افصاح إضافي عن الطرق والافتراضات الأساسية، والتقديرات المستخدمة، في قياس القيمة العادلة ويدعم ذلك بمراجعتها عن طريق مراجع خارجي. كما أشارت إلى أن تطبيق هذه المعايير لم يؤثر على أسعار الأسهم في السوق المصرية بشكل ملحوظ. إلا أن نتائج دراسة (خلف،2013) اختلفت حيث أشارت إلى أن تبنى معايير التقرير المالي الدولية أدى إلى انخفاض جودة الأرباح، مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية فى بيئة الأعمال المصرية.

وتناول البعض الآخر (طاحون، 2001؛ Ragab & Omran, 2006؛ Elbannan, 2011 ؛ عبد الرحمن، 2013؛ سعد الدين، 2013؛ شتيوى، 2015) أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية (التي تعد ترجمة حرفية للمعايير الدولية) على منفعة أو ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة؛ حيث اختبر (طاحون، 2001) أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم (503) لسنة 1997 على منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين، من خلال دراسة علاقة أسعار الأسهم بكل من الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، وبعض المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية الأخرى، عن الفترة من 1996–1999 . وتوصل إلى أن المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية (ربحية السهم، التوزيعات،

والقيمة الدفترية لحقوق الملكية) زادت بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة سنة 1997، مما يشير إلى أن هذه المعايير قد حسنت من نفعية المعلومات في علاقتها بتفسير التغيرات في أسعار الأسهم.

كما اختبر (Ragab & Omran, 2006) ملاءمة المعلومات المحاسبية، المستندة إلى معايير المحاسبة المصرية، خلال الفترة من 1998-2002 لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، واستخدم الباحثان نموذج السعر والعائد، وتوصلت دراستهما إلى أن المعلومات المحاسبية المتمثلة في الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية ملائمة في سوق المال المصري لأغراض تحديد قيمة الشركة ،وبشكل جوهري، فيما عدا علاقة التغيرات في الأرباح بعوائد الأسهم فهي ليست ذات دلالة احصائية، وأرجع ذلك إلى أن المستثمرين في مصر لديهم أفق قصير الاجل في تقييم الأسهم ولذلك فانهم يركزون على مستويات الأرباح بدلا من التغيرات فيها، وأن المعلومات المحاسبية في مصر أكثر ملاءمة لأغراض تحديد قيمة الشركة مقارنة بالمعلومات المحاسبية في أسواق المال المتقدمة، ويرجع ذلك إلى أن مصادر المعلومات الأخرى (توقعات الأرباح وتقارير المحللين الماليين) أقل انتشارا في مصر مقارنة، بأسواق المال المتقدمة.

كما تناول(Elbannan, 2011) بالبحث أثر تبني اصدارات 1997و2006 لمعايير المحاسبة المصرية (EAS) المعتمدة علي المعايير الدولية علي جودة الأرباح وقيمة الشركة مقاسة بالـ Tobins' Q. وتوصل إلى دليل بأن إدارة الأرباح انخفضت بعد تبني اصدار معايير المحاسبة المصرية هذه، كما أن قيمة الشركة مقاسة بـ (Tobin's q) تأثرت سلبا وجوهريا بكلا الاصدارين(2006/1997) من المعايير المصرية، وبررت الدراسة هذه النتائج بغياب التزام المعدين بالمعايير الدولية، اليات الالزام التنظيمية غير الملائمة، ضعف البنية التحتية لمهنة المحاسبة والمراجعة Accounting infrastructure ، وعدم كفاية تدريب الممارسين.

واختبر(عبد الرحمن، 2013) ملاءمة المعلومات المحاسبية، خلال الفترة من 2005-2010 ، لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باستخدام نموذجي

السعر والعائد. وتوصل إلى ملاءمة المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض تحديد قيمة الشركة لأن التقارير المالية المنشورة تعد هي المصدر الوحيد للمعلومات المتاحة للمستثمرن الحاليين والمحتملين، وأن هذه الملاءمة تختلف باختلاف حجم الشركة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة وذلك خلال فترة الدراسة.

واختبرت دراسة (سعد الدين،2013) العلاقة بين تقييمات المستثمرين لأسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة والاتجاه نحو الاعتراف بصافي تمويل خطة المعاش داخل قائمة المركز المالي، بدلا من عرضها ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية، وفقا للمعيار المصري رقم (38) والمتوافق مع المعيار الدولي رقم (19)[1]. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين نسب التغير في أسعار الأسهم، قبل وبعد الاعتراف بمعاشات التقاعد، مما يؤكد على تأثير تطبيق المعيار المصري على حركة أسعار الأسهم. كما لا يوجد تأثير معنوى لعرض مزايا معاش التقاعد ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية على سعر السهم، وهو ما يشير إلى صعوبة دمج المستثمرين لهذه المعلومات عند تقدير قيمة الشركة. وتدل هذه النتائج على أن معلومات خطة المعاش، المفصح عنها داخل القوائم المالية، تعد معلومات ملائمة لأغراض تحديد قيمة الشركة وموثوق فيها من قبل المستخدمين.

واختبر (شتيوي، 2015) مدى التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بمعايير المحاسبة المصرية ومدى ملاءمة المعلومات المحاسبية للمتعاملين في البورصة المصرية، خلال الفترة من 2007–2010، ومدى تأثر ملاءمة المعلومات المحاسبية بمستويات الالتزام بالمعايير المصرية. وتوصل إلى أن الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لم تلتزم بشكل كامل بجميع المتطلبات، وأن الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية يعدان عوامل مهمة في تقييم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وبرغم ذلك أوضحت النتائج أن ملاءمة الأرباح والقيمة الدفترية انخفضت، وبشكل جوهري، خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى اعتماد المستثمرين بشكل أقل على القوائم المالية

[1] International accountint standard No. 19,"employee benefits".

واعتمادهم على مصادر أخرى للمعلومات، وبرغم ذلك توصل إلى وجود علاقة جوهرية بين مستوى الالتزام بالمعايير وملاءمة المعلومات المحاسبية للمتعاملين في البورصة المصرية.

وبتحليل الدراسات التي تمت في بيئة الممارسة المصرية؛ **يتضح للباحث** تعارض نتائجها، حيث اتفق البعض (طاحون، 2001؛ Ragab & Omran, 2006 ؛ عبد الرحمن، 2013؛ سعد الدين، 2013) على أن تطبيق المعاييير الدولية، أو معايير التقرير المالي الدولية أثرت جوهريا على أسعار الأسهم وانعكس إيجابا على أحكام المحللين الماليين، التي يتخذونها لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية أفضل، وأنها ارتقت بنفعية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، وقدرة هذه المعلومات على تفسير التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم وبالتالي ملاءمتها لأغراض تحديد قيمة الشركة. بينما اتفق البعض الآخر(Elbannan, 2011؛ شتيوي، 2015) على أن تطبيق هذه المعايير خفض من ملاءمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح لأغراض تحديد قيمة الشركة وأثرت سلبا على قيمة الشركة. في حين أشار (الصياد، 2013) إلى أن هذه المعايير لم تؤثر على أسعار الأسهم في السوق المصرية بشكل ملحوظ. وقد ردت هذه الدراسات الأثر السلبي لتطبيق هذه المعايير إلى غياب التزام المعدين بالمعايير الدولية، اليات الالزام التنظيمية غير الملائمة، ضعف البنية التحتية لمهنة المحاسبة والمراجعة، وعدم كفاية تدريب الممارسين.

ويرى الباحث أن غالبية هذه الدراسات تناولت تأثير تبني المعايير الدولية في فترات زمنية مختلفة، بالإضافة إلا أنها لم تقارن هذا التأثير بقبل تبنيها فيما عدا (طاحون، 2001) والذي اختبر ملاءمة المعلومات المحاسبية بعد تطبيق اصدار 1997 ولفترة قصيرة (سنتان قبل وسنتان بعد التبني)، لذلك يتبع الباحث نفس مدخل (طاحون، 2001) ولكن من خلال فترة زمنية طويلة نسبيا لتعكس التأثير الحقيقي لهذه المعايير ومراعاة للتطورات التي تمت عليها في اصدار نسخة 2006.

ويتضح مما سبق تضارب وتناقض نتائج دراسات أثر تبني معايير التقرير

المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة، سواء على مستوى الدراسات التي تمت في دول متقدمة أو نامية وكذلك الدراسات التي تمت داخل مصر، **وهو ما يبرر للباحث تناول هذه القضية البحثية محل الجدل في البيئة المصرية** من اجل التحقق من أثر تطبيق IFRS على العلاقة بين المعلومات المحاسبية والقيمة السوقية للشركة مقارنة بقبل تطبيقها. ونظرا لأن هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) هو تحسين جودة المعلومات المحاسبية بتطبيق مجموعة واحدة من المعايير فإن **الباحث** يتفق مع وجهة نظر التأثير الإيجابي لتطبيقها، ويتوقع أن يكون لتطبيقها أثر إيجابي على العلاقة بين المعلومات المحاسبية والقيمة السوقية للشركة، بعد فترة طويلة من تطبيقها، كما يتوقع أن ينعكس تطبيقها إيجابا على العلاقة بين المعلومات المحاسبية والقيمة السوقية للشركة مقارنة بقبل تبنيها وذلك اتفاقا مع (طاحون، 2001؛ Ragab & Omran, 2006 ؛ عبد الرحمن، 2013؛ سعد الدين، 2013) في بيئة التقرير المالي المصرية، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على هذه العلاقة. **وعليه فيمكن اشتقاق فرضي البحث التاليين كما يلي:**

H1: تؤثر المعلومات المحاسبية على أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

H2: يؤثر تبني معايير التقرير المالي الدولية **إيجابا** على العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

3/6 الدراسات السابقة التي تناولت أثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية المتولدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية وقيمة الشركة واشتقاق الفرض الثالث للبحث:

تخدم المراجعة كآلية ضبط في تخفيض تكاليف الوكالة، الناتجة من عدم تماثل

المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، وتعتمد فعالية المراجعة على قدرة المراجع على تقييد السلوك الانتهازي للمديرين في التلاعب بالأرباح باكتشاف الممارسات المحاسبية غير الملائمة (Lee & Lee, 2013) . وتعد جودة المراجعة من أهم العوامل المحددة لملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث تنعكس جودة المراجعة إيجابا على جودة التقارير المالية، مما يضفي الثقة على معلومات القوائم المالية، كما أنها تضيف قيمة للمشاركين بالسوق بتوفير تأكيد بأن القوائم المالية تعرض بعدالة الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة. وتوصل(Lee & Lee, 2013; Al fraih, 2016) إلى دليل بأن معلومات القوائم المالية، التي يتم مراجعتها بواسطة منشأت محاسبة ومراجعة كبيرة تكون أكثر ملاءمة لتحديد قيمة الشركة، وبالتالي لها قدرة أكبر على تفسير التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم بدول تايوان والكويت على التوالي، وقد أضاف (Al fraih, 2016) أنه كلما زاد عدد منشأت المحاسبة والمراجعة الأربع الكبار (Big 4)[1] في فريق المراجعة المشتركة كلما زادت ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة بدولة الكويت.

واهتمت بعض الدراسات (Lee & Park, 2013; Bepair & Mollik, 2015) ببحث واختبار أثر الخصائص النوعية لمنشأة المحاسبة والمراجعة على العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة. وتضمنت تلك الدراسات العديد من الخصائص وكان أهمها؛ حجم منشأة المحاسبة والمراجعة باعتباره أهم مؤشر لجودة المراجعة. وأشار (Lee & Park, 2013; Bepair & Mollik, 2015) إلى أن الاختلاف في جودة المراجعة، بين منشأت المحاسبة والمراجعة كبيرة الحجم وصغيرة الحجم، يرجع ليس فقط للخبرة الفنية لمنشأت المحاسبة والمراجعة الكبيرة ولكن أيضا لسمعتها واسمها التجاري واهتمامها بخطر التقاضي وجهودها

[1] تشمل: Ernest &Yount (EY) ; PriceWaterHouse Coppers (PWC); Deloitte Touche .Tohmatu (DTT) and KPMG (KPMG) (Bepair & Mollik, 2015).

المستمرة في برامج التحسين والتدريب المستمر لحماية سمعتها واسمها التجاري.

وأضاف (Lee & Park, 2013) لما سبق أن مراجعى(Big4) يهتمون بتخفيض عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والمديرين مقارنة بمراجعى (Non-Big4)، كما أن منشأت المحاسبة والمراجعة الكبيرة تخضع لفحص سنوي دوري من قبل مجلس الرقابة على أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة(PCAOB) مقارنة بمراجعى (Non-Big4) التى يتم فحصها مرة كل 3سنوات على الأقل، مما يجعلها تزيد من جهود المراجعة وتتخذ قرارات أكثر تحفظا في انجاز تكليف المراجعة. كما أن منشأت المحاسبة والمراجعة الكبيرة لديها قدرة أكبر على تقييد القرارات المحاسبية الجدلية وتخفيض عدم التأكد المرتبط بها، لما لديها من أفضل تكنولوجيا المراجعة والمعرفة الفائقة والواضحة لتفسيرات المعايير المحاسبية، مما يخفض من نطاق الحكم الشخصي للإدارة والقوة التفاوضية مع العملاء، فيما يتعلق بمتطلبات القياس والاقصاح بالقوائم المالية، وذلك مقارنة بمراجعي (Non-Big4).

وقد ظهر اتجاه بحثي (Tsalavoutas, 2009; Paglietti, 2009; Tsalavoutas and Evans, 2010; Alali & Foote, 2012; Dimitropoulos et al, 2013; Chen and Zhuang, 2014; Bepair & Mollik, 2015; Al fraih, 2016) يختبر أثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة باعتباره أهم مؤشر لجودة المراجعة على العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة في ظل تبني معايير التقرير المالي الدولية. وقد اتفق البعض (Tsalavoutas, 2009; Morais & Curto, 2009; Paglietti, 2009) على زيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة بعد تطبيق الـ IFRS في الدول التي ترتفع بها الحصة السوقية لمنشأت المحاسبة والمراجعة الاربع الكبار (Big4) وللشركات التي يراجعها مراجعون ينتمون لمنشأت المحاسبة والمراجعة الأربع الكبار، حيث زادت قوة العلاقة التأثيرية بين الأرباح وعوائد الأسهم بعد تبني المعايير الدولية، مقارنة بفترة ما قبل التبني.

كما اختبرت بعض الدراسات (Liu et al, 2011; Alali & Foote, 2012; Lam et al, 2013) ما إذا كانت ملاءمة المعلومات المحاسبية، المتولدة وفقا IFRS تختلف باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة (Big 4/Non-Big 4). وأوضحت نتائج (Alali & Foote, 2012) أن القوة التفسيرية لنماذج تقييم الشركات، التي تراجع من قبل مراجعي (Big4) تكون أكبر من الشركات التي تراجع من قبل مراجعي (Non-Big4) في نماذج العائد والسعر، وأنه توجد فروق بين كلا النوعين من الشركات فيما يتعلق بملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة. كما اتفقت نتائج (Liu et al, 2011; Lam et al, 2013) على أن ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة في الصين تحسنت بالنسبة للشركات الصينية التي لديها مراجع من نفس الأقليم ومراجعيها من أكبر اربع منشأت محاسبة ومراجعة دولية وأضاف (Liu et al, 2011) أن التحسن في ملاءمة الأرباح لأغراض تحديد قيمة الشركة كان جوهريا للشركات الصينية التى كانت لا تعتمد على مراجعي (Big4) قبل تغير معاييرها ولديها حافز منخفض لتحقيق شفافية التقرير.

ومن ناحية أخرى، اتفق البعض (Kumarasiri & Fisher, 2011; Chen and Zhuang, 2014) على أن توجه معايير IFRS بالقيمة العادلة يصعب من مهمة المراجعين لتقييم ما اذا كان اختيار المديرين بين بدائل تقديرات القيمة العادلة يتم وفقا IFRS أم لا، وذلك لغياب المعرفة الفنية وأسواق المال غير النشطة في الدول النامية، والصعوبات المرتبطة باختلاف الاساليب المستخدمة في التحقق من القيمة العادلة بين الصناعات المختلفة، فضلا عن التعقيدات العامة في التحقق من القيم العادلة ودمج الأحداث المستقبلية في عملية التقييم. وعلى الرغم من أن جودة المراجعة قد تتأثر سلبا نتيجة لزيادة تعقد المراجعة، المرتبط بتبني IFRS، إلا أن هذا التأثير قد يختلف بين المراجعين ذوي المستويات المختلفة من الخبرة بالـIFRS. وأضاف (Chen and Zhuang, 2014) أن منشأت المحاسبة والمراجعة (Big4) لديها قدرة أكبر نسبيا مقارنة بمنشأت المحاسبة والمراجعة (Non-Big4) للتعامل مع

تعقد المراجعة المتزايد بتبني IFRS وذلك للاسباب الاتية:

- إن مراجعي منشأت المحاسبة والمراجعة (Big4) لديهم قدرة أكبر على اصدار احكام مهنية ذات جودة مرتفعة، كما أنهم مدعمين في عملية الحكم المهني بشبكة عالمية لفروعهم ذات الخبرة الطويلة والمستخدمة لاساليب متقدمة، مما يساعدهم في الحصول على خبرة أكبر بمعايير IFRS وأكثر سرعة مقارنة بمنشأت (Non-Big4) .
- إن اعضاء منشأت المحاسبة والمراجعة (Big4) يكونون مشاركين في عملية وضع المعايير كمندوبين في لجنة التفسيرات مما يجعل لديهم ميزة تنافسية في مراجعة القوائم المالية المعدة وفقا معايير IFRS، ويكونون قد مارسوا لفترة طويلة معايير IFRS من خلال خدمة عملاء تبنوها اختياريا قبل 2005.
- إن مراجعي منشأت (Non-Big4) ينقصهم التأهيل اللازم لاصدار الأحكام المهنية، والحاجة إلى بذل المزيد من الجهد، مقارنة بمراجعي (Big4) للتعامل مع تعقد المراجعة المرتبط بمعايير IFRS وهو ما سينعكس في زيادة أتعاب المراجعة.

ومن ناحية أخرى توصل(Chen and Zhuang, 2014) إلى أنه بعد تبني معايير IFRS انخفضت جودة المراجعة (مقاسة بجودة الاستحقاقات واصدار رأي بشأن الاستمرارية) للمراجعين ذوي الخبرة المنخفضة بالـIFRS وزادت أتعابهم، بينما لم تتغير جودة المراجعة للمراجعين ذوي الخبرة المرتفعة، كما زادت الحصة السوقية لهم. وكانت هذه النتائج أكثر وضوحا في الدول ذات المعايير المحلية المختلفة جوهريا عن الـIFRS وذات العوامل المؤسسية القوية. بينما تناولت دراسة (Wieczynska, 2014) أثر تبني الـIFRS على معدل واتجاه تغيير المراجع في سنوات التبني الاجباري لمعايير IFRS في خمس دول أوروبية وهي: انجلترا، ألمانيا، أسبانيا، إيطاليا، وبولندا. وتوصلت الدراسة إلى زيادة احتمال أن تتحول الشركات إلى منشأت المحاسبة والمراجعة الدولية الكبيرة في السنة التالية لتبني معايير IFRS بدلا من منشأت المحاسبة والمراجعة صغيرة الحجم في الدول ذات العوامل التنظيمية

القوية، وأن تغيير المراجعين يرجع في المقام الأول إلى خبرة المراجع بمعايير IFRS.

وقد تناول بعض الباحثين (Lee & Park, 2013; Bepair & Mollik, 2015) أثر الاختلافات في جودة المراجعة، مقاسة بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، على مقدرة بعض عناصر القوائم المالية (عناصر الدخل الشامل الآخر) على تفسير التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم وعلى مستوى التزام العملاء بمعايير IFRS الخاصة باختبار تدهور الشهرة. وتوصل (Lee & Park, 2013) إلى أن عناصر الدخل الشامل الأخرى الإجمالية، التي تم مراجعتها من مراجعي (Big4) لها محتوى معلوماتي إضافي عند تفسير عوائد الأسهم، مقارنة بتلك التي تم مراجعتها بمعرفة مراجعي (Non-Big4)، وأن هذا التأثير كان أكثر وضوحا بالنسبة لمكونات الدخل الشامل الأخرى التي تتطلب حكما شخصيا أكبر، مقارنة بتلك التي تتطلب حكما شخصيا أقل[1]. بينما توصل (Bepair & Mollik, 2015) إلى وجود اختلافات جوهرية في مستويات الالتزام بمعايير IFRS المرتبطة بتدهور الشهرة[2] بين عملاء مراجعي (Big4) وعملاء مراجعي (Non-Big4) ، وهو ما يدلل على أن الاعتماد على مراجعي (Big4) يدعم ارتفاع مستوى الالتزام بمعيار IFRS 36 والمعيار الاسترالي رقم (136) للمحاسبة عن اختبار وتدهور الشهرة والافصاح عنه، مما يمكن الشركات من توفير مؤشرات للسوق حول شفافية تقاريرها المالية ويزيد من منفعة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة.

وبتحليل هذه المجموعة من الدراسات **يخلص الباحث** إلى أنه نظراً لما يضيفه

---

[1] تتمثل مكونات الدخل الشامل الأخرى، التي تتطلب حكما شخصيا أكبر، في التزامات المعاشات وتعديلات ترجمة العملات الاجنبية بينما تتمثل مكونات الدخل الشامل الأخرى، التي تتطلب حكما شخصيا أقل، في الاوراق المالية المتاحة للبيع(Lee & Park, 2013) .

[2] حيث يتطلب اختبار تدهور الشهرة من المديرين تقديم احكام حول تقديرات متعددة أساسية وافتراضات حول بعض القضايا الخاصة بفترة التوقع ومعدلات النمو المستخدمة ومعدلات التضخم وتخصيص الشهرة على وحدات توليد النقدية، مما يسمح للمديرين بإدارة مبلغ وتوقيت الاعتراف بتدهور الشهرة وهذا يترتب عليه استخدام انتهازي للتقديرات الأساسية والافتراضات والتغيرات اللاحقة في الطرق والتقديرات(Bepair & Mollik, 2015) .

توجه معايير IFRS بالقيمة العادلة من تعقيدات لمهمة المراجعين، فيما يتعلق بتقييم مدى تمشي اختيار المديرين بين البدائل اللازمة لتقديرات القيمة العادلة مع معايير IFRS، فان مستوى خبرة مراقب الحسابات ومعرفته بمتطلبات القياس والافصاح الجديدة بالمعايير الدولية تلعب دورا هاما في ضمان جودة عملية المراجعة، حيث يختلف التأثير السلبي على جودة المراجعة باختلاف مستوي خبرة مراقب الحسابات بمعايير IFRS ومن ثم التأثير على جودة المعلومات المحاسبية وملاءمتها لأغراض تحديد قيمة الشركة، وأن منشأت المحاسبة والمراجعة (Big4) وكذلك منشأت المحاسبة والمراجعة المحلية، التي تكون شريكة لمنشأت محاسبة ومراجعة (Big4) لديها قدرة أكبر نسبيا، مقارنة بمنشأت المحاسبة والمراجعة (Non-Big4)، للتعامل مع تعقد المراجعة المتزايد بتبني معايير IFRS .

كما **اتضح للباحث** أن هناك اتفاقاً على أن لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة تأثير إيجابي على جودة عملية المراجعة، وخاصة في ظل تبني معايير التقرير المالي الدولية، وهو ما يبرز الدور الهام لآليات الرقابة Monitoring في تحقيق مستويات مرتفعة من الالتزام بالمعايير الدولية والتطبيق السليم لمتطلبات القياس والافصاح الجديدة، مقارنة بالمعايير المحلية، والتي تتطلب تأهيلاً وخبرة مهنية لا تتوافر إلا لدي منشأت المحاسبة والمراجعة الكبري والدولية. وهو الأمر الذي سينعكس على قوة العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وعوائد وأسعار الأسهم، بعد تبني المعايير الدولية، مقارنة بفترة ما قبل التبني. **واتفاقا** مع (Alali & Foote, 2012; Dimitropoulos et al, 2013; Lee & Park, 2013; Chen and Zhuang, 2014; Bepair & Mollik, 2015; Al fraih, 2016) **يتوقع الباحث** أن يكون لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة تأثير إيجابي على علاقة المعلومات المحاسبية المتولدة وفقا للIFRS بقيمة الشركة في بيئة التقرير المالي المصرية. **وعليه يتمثل الفرض الثالث في ما يلي:**

H3: تختلف العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية المتولدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية وأسعار الأسهم، كمؤشر لقيمة الشركة، باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

4/6 منهجية البحث:

يتناول الباحث في هذه الفرعية من البحث تصميم الدراسة التطبيقية من حيث الهدف منها، مجتمع وعينة الدراسة، أدواتها وإجراءاتها، قياس وتوصيف المتغيرات، خطواتها، وأدوات التحليل الإحصائى، وذلك كما يلي:

1/4/6 اهداف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض البحث التي تتناول أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على علاقة المعلومات المحاسبية المتولدة عنها بقيمة الشركة، وكذلك تحديد مدى تأثر هذه العلاقة بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

2/4/6 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية بعد استبعاد المؤسسات المالية نظراً لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها وخضوعها لرقابة مرتفعة محليا ودوليا لضمان جودة تقاريرها (Dimitropoulos et al. 2013). وتم سحب عينة حكمية بلغت (41 شركة) روعي في اختيارها أن تكون هذه الشركات مقيدة بالبورصة المصرية وأن تتوافر تقاريرها المالية وأسعار أسهمها في تواريخ محددة خلال كافة سنوات الدراسة.

3/4/6 أدوات واجراءات الدراسة التطبيقية:

تتمثل أدوات الدراسة التطبيقية في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية المقيدة عن الفترة من 2001 حتي 2014، واعتبار سنة 2007 هي بداية تطبيق خر نسخة مصدرة للمعايير الدولية في مصر(شحاتة، 2013)، وعلى أن يتم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين (Chalmers et al, 2011; Dimitropoulos et

:al. 2013)

- الفترة قبل تبني معايير التقرير المالي الدولية وهي الفترة من 2001 وحتى 2006.
- الفترة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية وهي الفترة من 2007 حتى 2014 (واستبعاد السنوات2011، 2012 نظرا لظروف عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد في هذه السنوات).

وكذلك استخدام البيانات السوقية المتمثلة في أسعار أسهم الشركات محل الدراسة، بالإضافة إلى استخدام نماذج التقييم المعتمدة على المعلومات المحاسبية وبالتحديد نموذج انحدار السعر على الأرباح (Ohlson, 1995)، والذي استخدمته العديد من الدراسات السابقة (Alali & Foote, 2012, Tsalavoutas et al, 2012; Dimitropoulos et al, 2013; Kargin, 2013) .

4/4/6 توصيف النموذج وقياس متغيرات الدراسة:

يمكن للباحث قياس العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة باستخدام معامل التحديد المعدل($adj\ R^2$)[1] لنموذج انحدار السعر– الأرباح لـ (Ohlson, 1995)، والذي تتمثل صيغته كما يلي (Alali & Foote, 2012, Tsalavoutas et al, 2012; Dimitropoulos et al. 2013; Kargin, 2013):

$$p_{it} = \beta_0 + \beta_2 BVE_{it} + \beta_1 IN_{it} + e_{it}$$

وبالرجوع إلى فروض الدراسة محل الاختبار ومن واقع النموذج المستخدم لدراسة العلاقة محل الاختبار، يمكن تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابية (المعدلة)، والكيفية التي يمكن بها قياس تلك المتغيرات على النحو التالي:

- **المتغير التابع (p_{it})** : السعر السوقي لسهم الشركة i في الفترة T. ولأغراض البحث يقاس بسعر اقفال السهم في اليوم التالي لتاريخ تقرير مراقب الحسابات، أو أول جلسة تداول بعد التقرير.

[1] يشير الي قدرة المعلومات المحاسبية التي يتضمنها النموذج كمتغيرات مستقلة (القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح معا) على تفسير التغيرات في أسعار أسهم الشركة كمؤشر لقيمة الشركة.

- **المتغيرات المستقلة:** هي المعلومات المحاسبية، والتي تتمثل في القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل بعد الضريبة كما يلي:

BVE_{it} : القيمة الدفترية لحقوق ملكية السهم العادي للشركة I في نهاية السنة المالية T .

NI_{it} : صافي الربح بعد الضريبة لسهم للشركة I في نهاية السنة المالية T .

- **المتغيرات الرقابية (المعدلة):** تتمثل في:

أ- **تبني معايير التقرير المالي الدولية مقارنة بقبل تبنيها،** المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية وكذلك سياستها المحاسبية في فترة ما بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية وقبل تبنيها، وتتمثل في القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل بعد الضريبة قبل وبعد التبني (Alali & Foote, 2012; Tsalavoutas et al, 2012; Dimitropoulos et al. 2013).

ب- **حجم منشأة المحاسبة والمراجعة:** وهو متغير وهمي يأخذ القيمة 1 اذا كانت منشأة المحاسبة والمراجعة واحدة من (او شريك مع) منشأت المحاسبة والمراجعة الكبار الأربع وصفر لغير ذلك (Liu et al, 2011; Alali & Foote, 2012; Lam et al, 2013; Dimitropoulos et al. 2013) .

5/4/6 اختبار فروض البحث:

لاختبار فروض البحث تم استخدام اسلوب تحليل الانحدار المتعدد، والاعتماد على تشغيل نماذج الانحدار ذات التأثيرات الثابتة ببرنامج Stata 14 ليتلاءم مع طبيعة بيانات السلسلة المقطعية panel data مع الأخذ في الاعتبار تأثير الزمن واختلاف الشركات.

لاختبار الفرض الأول بوجود تأثير جوهري للمعلومات المحاسبية على أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة على مدار فترة الدراسة؛ تم استخدام النموذج التالي وما ترتب عليه من نتائج احصائية كما يلي:

نموذج رقم(1) $p_{it}= \beta_0 + \beta_1 BVE_{it} + \beta_2 IN_{it} + e_{it}$

	coef	Robust Std.Error	t	P > | t |
Con	7.313118	13.41758	0.55	0.589
BV	.2614089	.4399427	0.59	0.556
IN	3.715288	.249249	14.91	0.000
adj R^2 = 0.7245				
F = 120.81				0.000

يتضح من الجدول أن قيمة معامل التحديد المعدل (adj R^2) بلغت 7245. وهي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة المحاسبية تفسر 72.45 % من التغير الكلي في قيم المتغير التابع (قيمة الشركة) ويرجع باقي النسبة إلى الخطا العشوائي في التقدير، والمتغيرات الأخرى التي لا يتضمنها النموذج. ولاختبار معنوية القدرة التفسيرية للنموذج تم احتساب احصائية (F = 120.8) عند مستوى معنوية 5% وقد بلغت الـ P–value للنموذج (.000) وهي أقل من مستوى المعنوية، **وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل بوجود تأثير جوهري للمعلومات المحاسبية على قيمة الشركة**، مما يدل على التأثير الجوهري للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، مما **يدعم صحة الفرض الأول**. كما اتضح من معاملات انحدار القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الربح أنها ترتبط إيجابا بسعر السهم ولكن صافي الربح ارتبط بسعر السهم بصورة جوهرية (p value= 0.000) مقارنة بالقيمة الدفترية لحقوق ملكية السهم (p value= 0.556).

ولاختبار الفرض الثاني؛ بأن تبني معايير IFRS يؤثر إيجابيا على العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة مقارنة بقبل تبنيها، تم تشغيل نموذج الانحدار رقم (1) باستخدام بيانات العينة قبل التبني (2001–2006) وبعد التبني (2007–2014) بشكل منفصل ثم مقارنة معامل التحديد المعدل (adj R^2) قبل التبني بقيمتها بعد التبني واختبار معنوية الفرق كما يتضح من الجدول التالي:

Pre- IFRS			Post-IFRS		
P	coef	P > | t |	P	coef	P > | t |
Con	-12.21419	0.048	Con	41.10071	0.000
BV	.1200614	.596	BV	-.1488464	0.310
IN	6.35125	0.000	IN	1.700919	0.000
adj R^2 = 0.8321			adj R^2 = 0.5223		
F = 3.83		0.000	F = 10.82		0.000

ويتضح من نتائج التحليل الاحصائي أن (adj R^2) بعد التبني بلغت(0.5223) بينما قبل التبني بلغت (0.8321) مما يدل على انخفاض المقدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية بعد التبني مقارنة بقبل تبنيها وبصورة جوهرية (P–value<0.5). وبذلك يخلص الباحث إلى أن تبني IFRS قد أدى إلى اختلاف العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة مقارنة بقبل تبنيها وبصورة جوهرية، وأن لتبني IFRS تأثيرا سلبيا على علاقة المعلومات المحاسبية بأسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة، مما يؤدي إلى **رفض الفرض الثاني للبحث**.

ولاختبار الفرض الثالث؛ بأن اختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة يؤدي إلى اختلاف علاقة المعلومات المحاسبية المتولدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية بقيمة الشركة، تم تعديل النموذج رقم (1) بإضافة متغير وهمي يرمز له بالرمز ($Audit\ size_{it}$) يعبر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وهذا المتغير يساوي صفر اذا كان حجم مكتب المراجعة صغيراً، ويساوي واحد اذا كان حجم مكتب المراجعة كبير، وتشغيل النموذج على بيانات العينة للسنوات 2007–2014. وبذلك تكون صيغة النموذج ونتائج التحليل الاحصائي كما يلي:

نموذج رقم(2) $p_{it} = \beta_0 + \beta_1 BVE_{it} + \beta_2 IN_{it} + \beta_3 Audit\ size_{it} + e_{it}$

P	coef	Robust Std.Error	t	P > | t |
Con	43.1866	2.293375	-2.46	0.018
BV	-.148949	0.062581	-2.37	0.023
IN	1.700743	.0258449	65.81	0.000
Audit size	-2.306602	.9375245	-2.46	0.018
adj R^2 = 0.5207				
F = 6930.57				0.000

يتضح من الجدول السابق أن القيمة الدفترية لحقوق الملكية وحجم مكتب المراجعة يرتبطان سلبيا بأسعار الأسهم، بينما يرتبط صافي الدخل إيجابيا بأسعار الأسهم وبصورة جوهرية للمتغيرات الثلاث (P-value<0.5). كما تبين أن قيمة معامل التحديد المعدل adj R^2 بلغت 5207. وهي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة المحاسبية وغير المحاسبية (حجم منشأة المحاسبة والمراجعة) تفسر وبصورة جوهرية 52.07 % من التغير في أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة في قيم المتغير التابع (قيمة الشركة) ويرجع باقي النسبة إلى الخطا العشوائي في التقدير والمتغيرات الأخرى التي لا يتضمنها النموذج. وبمقارنة adj R^2 للنموذج رقم (2) بـ adj R^2 للنموذج رقم (1) بعد التبني والتي بلغت(0.5223) يتبين عدم وجود فروق جوهرية بين القيميتين (الفرق =0016.-) مما يشير إلى عدم وجود تأثير جوهري لحجم مكتب المراجعة على علاقة المعلومات المحاسبية بقيمة الشركة بعد تبني معايير IFRS ، أي أن اختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة لا يؤدي إلى اختلاف العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة بعد تبني معايير IFRS ، مما يؤدي إلى **رفض الفرض الثالث للبحث.**

5/6 -النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

1/5/6 نتائج البحث:

بصفة عامة هناك علاقة جوهرية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة خلال الفترة من 2001-2014، إلا أنه بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية في 2007 انخفضت قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير

التغيرات في أسعار الأسهم، اي أن تبني معايير IFRS قد أثر سلبا على علاقة المعلومات المحاسبية بأسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة، كما لم يتوصل الباحث إلى دليل بوجود تأثير جوهري لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة على علاقة المعلومات المحاسبية بقيمة الشركة بعد تبني معايير IFRS ، وهذا يعني أن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة لا يعد من المعلومات الملائمة لتحديد قيمة الشركة، ولا تدخل في تقييمات المشاركين في السوق لأسعار الأسهم. ويرى الباحث أن هذه النتيجة قد ترجع إلى توجه هذه المعايير بالقيمة العادلة وعدم توافر ارشادات تفصيلية لتطبيقها، وعدم وعي معدي ومراجعي القوائم المالية بمتطلبات القياس والافصاح الخاصة بها، إلى جانب بعض العوامل المؤسسية المرتبطة ببيئة التقرير المالي والظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية والتمويلية وسلوك المستثمرين المؤثرة على هذه العلاقة.

2/5/6 توصيات البحث:

فى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

أ- ضرورة قيام الهيئات المنظمة للمهنة وسوق المال وبالتعاون مع الأكاديميين بدراسة مدى ملاءمة معايير التقرير المالي الدولية لبيئة التقرير المالي في مصر، وتكييفيها بما يتلاءم مع ظروف البيئة المصرية، وضرورة أن يتم اصدار المعايير المصرية من قبل هيئة مهنية مستقلة (مثل مجلس اعلي لمهنة المحاسبة والمراجعة) وليس من قبل وزارة الاستثمار فهي ليست جهة مهنية او متخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة، الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع جودة التقرير المالي، ومن ثم منفعة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة.

ب- يجب أن تقوم أقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية بتطوير المقرارات الدراسية المحاسبية بتضمينها أحدث الاصدارات لمعايير التقرير المالي الدولية، وتوفيرهم لارشادات تفصيلية حول كيفية تطبيق هذه المعايير، مما يعمل على توفير خريجين على وعي بالمعالجات السليمة لكافة القضايا المحاسبية، ومن ثم ضمان التطبيق السليم لمعايير IFRS .

ج – ضرورة العمل على زيادة وعي معدي ومراجعي القوائم المالية بمعايير التقرير المالي الدولية ومتابعة أحدث الاصدارات لها، وعمل ورش عمل ودورات مهنية لتدريبهم على التطبيق السليم لها من اجل زيادة منفعة المعلومات المحاسبية المتولدة عنها لأغراض تحديد قيمة الشركة.

3/5/6 مجالات البحث المقترحة:

1. أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة مع التطبيق على المؤسسات المالية وقطاع البنوك المصرية.
2. أثر الخصائص النوعية لمنشاة المحاسبة والمراجعة على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض تحديد قيمة الشركة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية.
3. أثر مدخل المراجعة المشتركة على ملاءمة المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للـ IFRS لأغراض تحديد قيمة الشركة بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
4. أثر الخصائص التشغيلية للشركات على ملاءمة المعلومات المحاسبية المتولدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض تحديد قيمة الشركة.

المراجع

أولا المراجع العربية:

- أبو الخير، مدثر طه، 2007،"أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الاصول"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص3-59.
- أبو طالب، احمد محمد، 2013،"دراسة تحليلية للدوافع والعوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار الالزام بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في الدول النامية"، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السادس، ص 1-74.
- حسانين، احمد سعيد قطب،2003،"المحتوى الاعلامي للمعلومات المحاسبية رؤية مقترحة لدعم مقدرتها التفسيرية في سوق الأوراق المالية"، ***المجلة العلمية التجارة والتمويل***، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص1-55.
- حسن، حنان جابر، 2011، " دراسة تحليلية لنموذج القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة طبقا للمشروع المشترك بين الـ FASB والـ IASB وأثره على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية"، ***مجلة المحاسبة المصرية***، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الأول، السنة الأولى، ص ص 251-297.
- خلف، محمد سامى سلامه، 2013، **أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية (IFRS) وحماية المستثمر على جودة الأرباح فى الأسواق الناشئة مع التطبيق على مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية.
- سعد الدين، ايمان محمد،2013،" أثر الاعتراف المحاسبي بمعاشات التقاعد وفقا لمستجدات المعايير المحاسبية على أسعار الأسهم- دراسة اختبارية مقارنة"، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الخامس، ص 1-54.

- السعيد، معتز أمين؛ العيس، محمد سليم؛ الصمادي، محمد نور حسن، 2013 ، "أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي"، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*** ،كلية التجارة –جامعة الإسكندرية ،العدد الأول ،المجلد الخمسون، يناير ، ص ص **25-54.**
- شتيوي، ايمن احمد احمد،2015،"دراسة ميدانية لأثر الالتزام بمتطلبات الافصاح الالزامي لمعايير المحاسبة المصرية على ملاءمة الأرباح والقيمة الدفترية للمتعاملين في البورصة المصرية"، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، المجلد الثاني والخمسون، **العدد الأول، ص ص 1-58.**
- شحاتة، احمد بسيوني محمد، 2013،"مدخل مقترح لتكييف معايير التقرير المالي الدولية وفقا لمقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، المجلد الخمسون، العدد الأول، ص1-24.
- صالح، رضا ابراهيم، 2009،"أثر توجه معايير محاسسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة المالية العالمي"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، المجلد السادس والاربعون، العدد الثاني، ص39-98 .
- الصياد، على محمد على .٢٠١٣ .أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم فى البورصة المصرية .**المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الرابع، المجلد الثانى، ص281-328.
- طاحون، محمد عبد الحميد، 2001،"أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية ، **العدد الثانى ، المجلد الثامن والثلاثون، ص 1- 35.**
- عبد الرحمن، محمد كمال الدين، 2013،" دراسة اختبارية لقياس مدى فاعلية

القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعايير التقارير الدولية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية"، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العددالثاني، ص ص 1021- 1083.

- عبد الفتاح، محمد رضا، 2011، **دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في تبني الدول لمعايير المحاسبة الدولي مع التطبيق على مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية.
- متولي، محمود موسي عبد العال، 2011، **أثر اختلاف المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة على منفعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة مع دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة– جامعة الاسكندرية.
- **نوفل، مدحت عبد الرشيد، 2013**،"أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الافصاح المحاسبي للشركات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية دراسة تطبيقية"، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السادس، ص 563-611.

ثانيا المراجع الاجنبية:

- Agyei-Mensah , B. K., 2013, " Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) in Ghana and the Quality of Financial Statement Disclosures", ***International Journal of Accounting and Financial Reporting***, Vol. 3, No. 2, pp. 269- 286.
- Al Barrak, T., 2011, " **Value Relevance And Predictive Ability of Financial Statement Information: The Case of Saudi Arabia"**, The thesis is submitted in partial fullfilment of the requirements for the award of the degree of Doctor of Philosophy of the University of Portsmouth.
- Alfraih , M. and F. Alanezi, 2015," The Value Relevance of Mandatory Corporate Disclosures: Evidence from Kuwait", ***The International Journal of Business and Finance Research***, Vol. 9, No. 3, 2015, pp. 1-18.

- Alfraih M. M, 2016,"The role of audit quality in firm valuation", ***International Journal of Law and Management,*** Vol. 58, No. 5, pp. 575 – 598.
- Alfraih, M., 2009, **compliance with IFRS and value relevance of accounting information in emerging stock markets evidence from Kuwait**, A thesis submitted for examination for the degree of Doctor of Philosophy (PhD), School of accountancy Queensland University of technology, **Available at: www.eprints.qut.edu.au/**
- Angahar, P. A. and J. Malizu, 2015," The Relationship between Accounting Information and Stock Market Returns on the Nigerian Stock Exchange", ***Management and Administrative Sciences Review****, Vol. 4, No. 1, Pp. 76-86*
- Azeem M. and R. Kouser, 2011," International Accounting Standards and Value Relevance of Book value and Earnings: Panel study from Pakistan", ***International Journal of Contemporary Business Studies***, Vol. 2, No. 9, Available online at http://www.akpinsight.webs.com
- Beisland, L. A. and K. H. Knivsflå, 2015,"Have IFRS changed how stock prices are associated with earnings and book values?", ***Review of Accounting and Finance***, Vol. 14, No. 1, pp. 41 – 63.
- Bepari, M. K. and A. T. Mollik, 2015, "Effect of audit quality and accounting and finance backgrounds of audit committee members on firms' compliance with IFRS for goodwill impairment testing", ***Journal of Applied Accounting Research,*** Vol. 16, No. 2, pp. 196 – 220.
- Bogstrand, *O. and E.A. Larsson*, 2012, " Have IFRS Contributed to an Increased Value-Relevance? The Scandinavian Evidence", Uppsala University, Department of Business Studies, available at: www.diva-portal.org/smash/get/diva2:546324/FULLTEXT01.

- Bokpin, G. A., 2013,"Determinants and value relevance of corporate disclosure ", ***Journal of Applied Accounting Research***, Vol. 14, No. 2, pp. 127 – 146.
- Brüggemann, U., J. M. Hitz and T. Sellhorn, 2012, " Intended and unintended consequences of mandatory IFRS adoption: A review of extant evidence and suggestions for future research", This research was supported by the Deutsche Forschungsgemeinschaft through the SFB 649 "Economic Risk". http://sfb649.wiwi.hu-berlin.de.
- Chalmers, K.; G. Clinch and J. M. Godfrey, 2011,"Changes in value relevance of accounting information upon IFRS adoption: Evidence from Australia", ***Australian Journal of Management,*** No. 36, Vol. 2, pp.151–173.
- Chamisa, E.; M. Mangena and G. Ye, 2012, " Relative value-relevance of accounting measures based on Chinese Accounting Standards and International Financial Reporting Standards**",** ***Journal of Accounting in Emerging Economies***, Vol. 2 No. 2, pp. 162-187
- Chandra, U. and B.T. Ro, 2008, "The Role of Revenue in Firm Valuation", ***Accounting Horizons***, Vol. 22, No. 2, pp. 199–222.
- Chebaane, S. and H. B. Othman, 2014," The impact of IFRS adoption on value relevance of earnings and book value of equity: the case of emerging markets in African and Asian regions", ***Procedia - Social and Behavioral Sciences***, No. 145, pp. 70 – 80.
- Chen C. and Z. Zhuang, 2014, " How Does Mandatory IFRS Adoption Affect the Audit Service Market?"**,** Available at: https://www.business.unsw.edu.au/.../C.%20Chen%20-%20How%20**.**
- Chen, H; Qingliang T.; Yihong J. and Zhijun L., 2010," The Role of International Financial Reporting Standards in

Accounting Quality: Evidence from the European Union", ***Journal of International Financial Management & Accounting,*** Vol. 21, No. 3, **pp. 220-278.**

- Chiha, H.; N. S. Trabelsi and S. E. Hamza, 2013,"The Effect of IFRS on Earnings Quality in a European Stock Market: Evidence from France", ***Interdisciplinary Journal of Research in Business***, Vol. 2, No.12, pp. 35- 47.
- Choi , Y.; K. Peasnell and J. Toniato, 2013," Has the IASB Been Successful in Making Accounting Earnings More Useful for Prediction and Valuation? UK Evidence", ***Journal of Busine**ss Finance & Accounting*, Vol. 40, No. 7 & 8, pp. 741–768.
- Chua, Y. L.; Ch. S. Cheong and G. Gould, 2012," The Impact of Mandatory IFRS Adoption on Accounting Quality: Evidence from Australia", ***Journal of International Accounting Research***, Vol. 11, No. 1, pp. 119–146.
- Desoky, A. M. *and* G. A. Mousa, *2014,"* The Value Relevance and Predictability of IFRS Accounting Information: The Case of GCC Stock Markets ", ***International Journal of Accounting and Financial Reporting***, Vol. 4, No. 2, pp. 215-235.
- Devalle, Alain; Enrico Onali and Riccardo Magarini, 2010, "Assessing the Value Relevance of Accounting Data After the Introduction of IFRS in Europe", ***Journal of International Financial Management and Accounting***, Vol. 21, No. 2, pp. 85-119
- Dimitropoulos. P. E.; D. Asteriou; D. Kousenidis and S. Leventis, 2013," The impact of IFRS on accounting quality: Evidence from Greece", ***Advances in Accounting incorporating Advances in International Accounting***, vol.29, pp. 108-123.
- Elbannan, M. A., 2011," Accounting and stock market effects

of international accounting standards adoption in an emerging economy", ***Rev Quant Finan Acc***, Vol. 36, pp. 207–245.

- Francis, J., & K. Schipper, 1999, "Have financial statements lost their relevance?", ***Journal of Accounting Research*** ,*Vol. 37, No.* 2, pp. 319-352.
- Francis, J., R. LaFond, and K. Schipper, 2004, "Costs of equity and earnings attributes", ***The Accounting Review***, Vol. 79, No. 4, pp. 967–1010.
- Garanina, T. A. and P. S. Kormiltseva, 2014,"The effect of international financial reporting standards (IFRS) adoption on the value relevance of financial reporting: a case of Russia", ***Accounting in Central and Eastern Europe***, Vol. 13, pp. 27-60.
- Gassen, J., 2008, "Are stewardship and valuation usefulness compatible or alternative objectives of financial accounting?", This research was supported by the Deutsche Forschungsgemeinschaft through the SFB 649 "Economic Risk", Available at: http://sfb649.wiwi.hu-berlin.de
- Hail, L., 2013, "Financial reporting and firm Valuation relevance lost or relevance regained", ***Accounting and Business Research*** Vol. 43, No. 4, pp. 29-358 ·.
- Hillier, D.; A. Hodgson and S. Ngole, 2016," IFRS and Secrecy: Assessing Accounting Value Relevance across Africa", ***Journal of International Financial Management & Accounting***, Vol. 27, No. 3, pp. 237-268
- Horton, J. and G. Serafeim, 2010," Market reaction to and valuation of IFRS reconciliation adjustments: first evidence from the UK", ***Review Accounting Studies***, No. 15, pp.725–751
- Hsu, A. W; R. Duh and K. Cheng., 2012, " Does the Control-based Approach to Consolidated Statements Better Reflect Market Value than the Ownership-based Approach?", ***The***

International Journal of Accounting, No. 47, pp. 198–225.

- Iatridis, G and S. Rouvolis, 2010, "The post-adoption effects of the implementation of International Financial Reporting Standards in Greece", ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***, No. 19, pp. 55–65.
- Iatridis, G. E., 2012, " Voluntary IFRS disclosures: evidence from the transition from UK GAAP to IFRSs", ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 27, No. 6, pp. 573-597
- Iatridis, G., 2010, " International Financial Reporting Standards and the quality of financial statement information", ***International Review of Financial Analysis***, No. 19, pp.193–204.
- Imam , S., J. Chan and S. Z. Ali Shah, 2013, " Equity valuation models and target price accuracy in Europe: Evidence from equity reports", ***International Review of Financial Analysis***, No. 28 , pp. 9 –19.
- International Accounting Standards Board (IASB). 2016. **Conceptual Framework for Financial Reporting**. www.ifrs.org.
- Jaafar, H. and H. Abdul Halim, 2013, " Firm Life Cycle and the Value Relevance of Intangible Assets: The Impact of FRS 138 Adoption", ***International Journal of Trade, Economics and Finance***, Vol. 4, No. 5, pp. 252-258.
- Jarva, H. and A.M. Lantto, 2010" The Value-Relevance of IFRS versus Domestic Accounting Standards: Evidence from Finland", available at**: http://ssrn.com**
- Kadri, M. H.; R. Abdul Aziz and M. K. Ibrahim, 2009,"Value Relevance of Book Value and Earnings: Evidence from Two Different Financial Reporting Regimes", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, Vol. 7, No. 1 , pp. 1 – 16.
- Karğın, S., 2013, " The Impact of IFRS on the Value

Relevance of Accounting Information: Evidence from Turkish Firms", ***International Journal of Economics and Finance***; Vol. 5, No. 4, pp.71-80.

- Khanagha , J. B., 2013," Accounting reforms in the Middle East: A portfolio - returns approach", ***African Journal of Business Management***, Vol. 7, No. 24, pp. 2319-2325. Available online at http://www.academicjournals.org/AJBM.
- Khanagha , J.B., 2011," Value Relevance of Accounting Information in the United Arab Emirates", ***International Journal of Economics and Financial Issues***, Vol. 1, No. 2, pp.33-45.
- Khanagha , J.B.; S. Mohamad; T. Hassan and Z. M. Sori, 2011," The impact of reforms on the value relevance of accounting information: Evidence from Iran***", African Journal of Business Management***, Vol. 5, No. 1, pp. 96-107, Available online at http://www.academicjournals.org/AJBM.
- Kim, J.Y., 2013,"changes in firm's market value and discretionary accruals with the adoption of IFRS in South Korea", ***International Journal of Economics and Statistics***, No. 4, Vol. 1, pp. 263-270.
- Konstantinos, P.P. and B.P. Athanasios, 2011, " The Value Relevance of Accounting Information under Greek and International Financial Reporting Standards: The Influence of Firm – Specific Characteristics", ***International Research Journal of Finance and Economics,*** No. 76, pp. 6-23
- Kousenidis, D.; V. A. C. Ladas and C. I. Negakis, 2010, " Value Relevance of Accounting Information in the Pre- and Post-IFRS Accounting Periods", **European Research Studies**, Vol. XIII, No. 1, pp. 143-152.
- Kumarasiri, J. and R. Fisher, 2011," Auditors' Perceptions of Fair-Value Accounting: Developing Country Evidence", ***International Journal of Auditing***, vol.15, pp. 66 –87.
- Kwong , L. C., 2010," The Value Relevance of Financial

Reporting in Malaysia: Evidence from Three Different Financial Reporting Periods", ***International Journal of Business & Accountancy***, Vol. 1, No. 1, pp. 1-19.

- Lam, K. C.K. ; H. Sami and H. Zhou, 2013, " Changes in the value relevance of accounting information over time: Evidence from the emerging market of China", ***Journal of Contemporary Accounting & Economics***, Vol. 9, pp. 123–135.
- Lee, C. and M.S. Park, 2013," Subjectivity in fair-value estimates, audit quality, and informativeness of other comprehensive income", ***Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*** , Vol. 29, pp. 218–231.
- Lee, H. and H. Lee, 2013,"Do Big 4 audit firms improve the value relevance of earnings and equity?", ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 28, No. 7, pp. 628 – 646.
- Lin, S.; W. Riccardi and C. Wang, 2012," Does accounting quality change following a switch from U.S. GAAP to IFRS? Evidence from Germany", ***J. Account. Public Policy,*** No. 31, pp. 641–657.
- Liu , C.; L. J. Yao and M. Y. M. Yao, 2012," Value Relevance Change Under International Accounting Standards: An Empirical Study of Peru", ***Review of Paci¯c Basin Financial Markets and Policies***, Vol. 15, No. 2 , pp. 1150008 (17 pages).
- Liu, C.; L. J. Yao; N. Hu and L. Liu, 2011," The Impact of IFRS on Accounting Quality in a Regulated Market: ***An Empirical Study of China", Journal of Accounting, Auditing & Finance***, Vol. 26, No.4, pp. 659–676.
- Liu, G. and J. Sun, 2014," Did the Mandatory Adoption of IFRS Affect the Earnings Quality of Canadian Firms**?",** available at: http://ssrn.com/abstract=2200735.
- Mart´ınez**,** J. A**.;** D. A. Mart´ınez and H. Lin, 2014, " The

Value Relevance of Accounting Numbers Under International Financial Reporting Standards", ***Australian Accounting Review***, No. 70, Vol. 24, Issue 3, pp. **237-254.**

- Martínez, C. R. 2015," Impact of the IFRS adoption in the value-relevance of intangible istensive firms' accounting reports: Empirical evidence from Latin America", available at: http://ssrn.com/abstract=2611304.
- Mayangsari**, S., 2010, "The IFRS adoption: contribution to valuation theory",** *Journal of Economics, Business and Accountancy Ventura***, Vol. 13, No. 3, pp. 265 – 276**
- Morais, A. I. and J. Curto, 2009, " Mandatory Adoption of IASB Standards: Value Relevance and Country-Specific Factors", ***Australian Accounting Review***, No. 49, Vol. 19, Issue 2, pp.128-143.
- Mousa, G. A. and A. M. Desoky, 2014, " The Value Relevance of International Financial Reporting Standards (IFRS): The Case of the GCC Countries ", ***Journal of Accounting, Finance and Economics***, ***Vol. 4, No. 2, pp. 16 – 28.***
- Murtini, H. and Lusiana, 2016," Earning Management and Value Relevance Before and After the Adoption of IFRS in Manufacturing Company in Indonesia", ***Rev. Integr. Bus. Econ. Res***. Vol. 5, No. 1, pp. 241 - 250.
- Nafti , O.; E. Boumediene and S. L. Boumediene, 2013," IAS-IFRS Adoption Impact on Accounting Information: The Case of France", ***Journal of Modern Accounting and Auditing***, Vol. 9, No. 3, pp. 321-334.
- Narktabtee, K. S. Patpanichchot, 2011," The Impact Of Country-Level vs Firm-Level Factors On The Effectiveness Of IFRS Adoption: The Case Of European Union ", ***International*** Business ***& Economics Research Journal,*** Vol. 10, No. 10, pp. 79-92.Alali, F.A. and P.S. Foote, 2012, " The Value Relevance of International Financial Reporting

Standards: Empirical Evidence in an Emerging Market", ***The International Journal of*** Accounting, Vol. 47. Pp. 85–108.Hail, L., 2013, "Financial reporting and firm Valuation relevance lost or relevance regained", working paper, available a**t: www.ssrn.com**

- Okafor , O. N.; M. Anderson and H, Warsame , (2016),"IFRS and value relevance: evidence based on Canadian adoption", ***International Journal of Managerial Finance,*** Vol. 12, No. 2, pp. 136 – 160.
- Oliveira, L.; Lúcia L. R. and Russell C., 2010, "Intangible assets and value relevance: Evidence from the Portuguese stock exchange", ***The British Accounting Review***, Vol. 42, pp. 241–252.
- Ossip, J., 2011," the value relevance of mandatory IFRS adoption in south Africa", available at: http:// **hdl.hndle.net/2263/29297**.
- Outa, E. R., 2011,"The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption on the Accounting Quality of Listed Companies in Kenya", ***International Journal of Accounting and Financial Reporting,*** Vol. 1, No. 1, pp. 2012- 241.
- Paananen, M. and H. Lin, 2009," The Development of Accounting Quality of IAS and IFRS over Time: The Case of Germany", ***Journal of International Accounting Research,*** Vol. 8, No. 1, pp. 31–55.
- Paglietti, P., 2009,"Investigating the Effects of the EU Mandatory Adoption of IFRS on Accounting Quality: Evidence from Italy", ***International Journal of Business and Management***, Vol. 4, No. 12, pp.3-18.
- Plenborg, T., 2002, " Firm valuation: comparing the residual income and discounted cash flow approaches", **Scand. J. Mgmt**. vol. 18, pp. 303–318.

- Qu, Wen ; Michelle Fong and Judy Oliver, 2012, "Does IFRS Convergence improve quality of accounting information? – Evidence from the Chinese stock market", ***Corporate Ownership & Control,*** Vol. 9, No.4, pp. 178-196
- Ragab, A. and M. Omran, 2006,"Accounting information, value relevance, and investors' behavior in the Egyptian equity market", ***Review of Accounting and Finance***, Vol. 5, No. 3, pp. 279-297.
- Sellhorn, T. and H. A. Skaife, 2007, " The cross- country comparability of IFRS earnings and book values: evidence from accounting – based valuation models", working paper, available at: **www.ssrn.com.**
- Suadiye, G., 2012," Value Relevance of Book Value & Earnings Under the Local GAAP and IFRS: Evidence from Turkey", ***Ege Academic Review***, Vol. 12, No. 3, pp. 301-310.
- Trabelsi, N. S. and M. Trabelsi, 2014,"The Value Relevance of IFRS in the UAE Banking Industry: Empirical Evidence from Dubai Financial Market, 2008-2013", ***International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences***, Vol. 4, No.4, pp. 60–71.
- Tsalavoutas, I, 2009,**The adoption of IFRS by Greek listed companies: financial statement effects, level of compliance and value relevance**, A thesis submitted for examination for the degree of Doctor of Philosophy (PhD), The University of Edinburgh, **Available at www.era.era.lib.ed.ac.uk/bitstream/.**
- Tsalavoutas, I., & L. Evans, 2010,"Transition to IFRS in Greece: Financial statement effects and auditor size", ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 25, pp. 814–842.
- Tsalavoutas, I.; Paul A. and Lisa E., 2012," The transition to IFRS and the value relevance of financial statements in Greece", ***The***

British Accounting Review, No. 44, pp. 262–277.

- Umoren, A. and E. Enang, 2015,"IFRS adoption and value relevance of financial statements of Nigerian listed bands", ***International Journal of Finance and Accounting,*** Vol. 4, No. 1, pp. 1-7.
- Wang, Kun and L. Murphy Smith, 2009, "How different GAAPS affect performance of valuation models: Evidence from Asia-based companies", ***Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting***, Vol. 25, pp. 284–294.
- Wang, Y. and M. Campbell, 2012, " Effects of IFRS implementation on China publicly listed companies: Evidence using Tobin's Q ", ***Journal of Business Administration Online*** – Spring 2012, Available at: https://www.atu.edu/jbao/.../**Effects_of_IFRS_implementation**3.pdf.
- Wieczynska, M, 2014, The '**Big' Consequences of IFRS: How and When Does the Adoption of IFRS Benefit Global Accounting Firms?",** A thesis submitted for examination for the degree of Doctor of Philosophy (PhD), Arizona State University, Available at **http://pid.emory.edu/ark:/25593/f7kpf.**
- Zeghal , D.; S. M. Chtourou, and Y. M. Fourati**, 2012,"** The Effect of Mandatory Adoption of IFRS on Earnings Quality: Evidence from the from the European Union", ***Journal of International Accounting Research***, Vol. 11, No. 2, pp. 1–25.
- Zeng, X.; X. Guo; C. Yang and Y. Xiong, 2012," Value relevance of financial assets' fair values: Evidence from Chinese listed companies", ***African Journal of Business Management***, Vol. 6, No. 12, pp. 4445-4453.